



المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

No. 81 Sep . 2019

العدد الواحد والثمانون - أيلول ٢٠١٩

في اليوم العالمي لضحايا الإختطاف والإختفاء القسري
ضرورة الإسراع في الكشف عن مصير الضحايا ومناهضة الإفلات من العقاب



اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري
أين مفقودي العراق ؟

يقين

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر
ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested
of Human right, Element of
Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنگنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي
Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى
العراقي جمعيات ونشطاء حقوق
الإنسان ومنظمات المجتمع المدني
والقانون لنشر مقالاتهم
وبحوثهم في المجلة .

في اليوم العالمي لضحايا الاختطاف والإختفاء القسري

عبد الخالق زنگنه

يحيي المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان ، ومعه منظمات وجمعيات حقوق الإنسان والقوى المناصرة للإنسانية ، محلياً وإقليمياً ودولياً ، اليوم العالمي ضد الاختفاء القسري ، والذي يصادف الثلاثين من آب من كل عام ، وذلك للتعبير عن الأهمية الكبيرة لمواصلة النضال ، عبر مختلف الأساليب والمواقع ، من أجل القضاء على هذه الممارسة التعسفية والوحشية ، التي تمس الإنسان في حريته وأمانه وأمانه الشخصي ، والتي لا تقتصر آثارها الوخيمة على الأشخاص المختطفين بل تشمل أسرهم وتصيب كامل المجتمع .

الأجهزة الأمنية والمخابراتية المدنية والعسكرية والمليشيات المسلحة السرية والعلنية بعدد من الدول تهدف للحد من نشاط المعارضة من جهة ، وترهيب المجتمع لثنيه عن الانخراط في النضال من أجل مطالبه العادلة والمشروعة في تقرير مصيره ، والتمتع بكافة حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ، الضامنة للحق في العيش الكريم من جهة أخرى .

قبل وبعد إحتلال محافظة نينوى ومناطق أخرى من العراق من قبل تنظيم داعش الإرهابي في عام ٢٠١٤ ، تم إعتقال آلاف من النساء والشباب وكبار السن من أبناء مكونات الموصل الأصيلة ، واقتيدوا من بين أماكن عملهم وأوساط عائلاتهم دون أي مبررات قانونية ، ومازال مصير البعض مجهولاً .

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان ، إذ يحيي هذا اليوم العالمي ضد الاختفاء القسري الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ / كانون الثاني / ٢٠١٠ بإتخاذ (يوم دولي للإختفاء القسري) ، إلى جانب مختلف المكونات المجتمعية المدافعة عن حقوق الإنسان ، ويستحضر الأهمية الكبرى لهذا الإحياء من أجل عالم بدون اختفاء قسري .

فإننا نؤكد اعتراضنا واستغرابنا من موقف الحكومة العراقية والقطاعات الحكومية الأخرى بعدم وضع استراتيجية وطنية للكشف عن مصيرهم ولمناهضة الإفلات من العقاب للقائمين بهذه الجرائم ، مما يعتبر وعداً في طريقه إلى الضياع ، كما سبق لمنظمة العفو الدولية أن عبرت عن ذلك .

إن ضحايا الإختطاف والاختفاء القسري والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، والمجتمع عموماً ، يعملون من أجل الاستجابة لمتطلبات وضع أسس دولة الحق والقانون ، للمصادقة على اتفاقية روما حول المحكمة الجنائية الدولية وضرورة الإسراع لإنضمام العراق في هذه الاتفاقية المهمة ، ولإستكمال جبر الأضرار الجماعية والفردية ، والمطالبة بحقوقهم في الإدماج الاجتماعي والتسوية المادية والإدارية والاجتماعية لأوضاعهم ، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني وخصوصاً المعنية بحقوق الإنسان وحضورهم في المهرجانات والتظاهرات الحقوقية لإثارة انتباه الرأي العام إلى أن عدداً من ملفات ضحايا هذه الانتهاكات ماضياً وحاضراً لازالت مفتوحة .

وبهذه المناسبة المؤلمة ، نعبر عن تضامننا المستمر مع عائلات المختطفين مجهولي المصير ودعمننا لنضالاتهم من أجل الكشف عن مصير أبنائهم ، وتجديد مطالبتنا بوضع حد لسياسة الإفلات من العقاب في الجرائم المتعلقة بالاختفاء القسري ، لأن ذلك وحده هو ما يمكن أن يشكل ضماناً أساسية لعدم تكرار تلك الجرائم ، ونكرر مطالبتنا بالاستجابة لمطالب ضحايا الاختفاء القسري بشكل عادل وشامل ، ودعوة الهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان بالعراق ومنظمات المجتمع المدني والصحافة ورجال القانون في العراق ، لمتابعة ورصد تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، ولتدارس عدد من القضايا المرتبطة بالدفاع عن المنتهكة حقوقهم الإنسانية ، وبالمهام المطروحة على الحركة الحقوقية العراقية راهناً ، وأفاق العمل مستقبلاً .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان تستذكر الذكرى الخامسة لاجتياح داعش لمناطق سهل نينوى وسنجار وبقية المدن العراقية



القومية والدينية والثقافية على اساس المساواة والعدل.
كما تم عرض فيلم خاص بعنوان (لن ننسى ابداً)
من اعداد قناة عشتار الفضائية يعبر عن معاناة الاطراف
العراقية من جراء جرائم تنظيم داعش الارهابي .

وفي فقرة الشعر القت الشاعرة بروين شمعون متي ،
والشاعر فهمي الجبوري قصائد متنوعة عبروا فيها عن الظلم
والعنف والانتهاكات التي لحقت بالأبرياء والظروف القاهرة
التي مرت عليهم .

وفي الفقرة الاخيرة كرم المنسق العام للمنتدى العراقي
لمنظمات حقوق الانسان الاستاذ عبد الخالق زنكنة وسكرتير
الجمعية العراقية لحقوق الانسان / أمريكا ، الشخصيات
والجهات التي شاركت وساهمت في احياء هذه المناسبة وكان
في مقدمتهم :

- الاستاذ ضياء بطرس رئيس الهيئة المستقلة لحقوق
الانسان في اقليم كوردستان .

- الاستاذ خيري بوزاني المدير العام لشؤون الايزيديين في
وزارة الاوقاف.

- السيدة ليالي مهدي صالح من المنتدى العراقي لمنظمات
حقوق الانسان .

- قناة عشتار الفضائية.

- الفنان والمخرج طاهر سعيد متي.

- الشاعرة بروين شمعون متي.

- الشاعر فهمي الجبوري.

- المركز الاكاديمي الاجتماعي.

- الاعلامية اوفيليا طاهر.

نظمت الجمعية العراقية لحقوق الانسان ، فعالية
استذكارية خاصة لمناسبة الذكرى الخامسة لاجتياح تنظيم
داعش الارهابي لمناطق سهل نينوى وسنجار وبقية المدن
العراقية وذلك في قاعة المركز الاكاديمي في محافظة اربيل
يوم ٦ / آب / ٢٠١٩ .

في البدء شارك الحضور في افتتاح معرض للصور الفوتوغرافية
للفنان طاهر سعيد متي التي جسدت الانتهاكات ومعاناة
النازحين ، ولحظات التحرير .

بعدها انطلقت فقرات الفعالية المعدة لهذه المناسبة
من خلال الترحيب من قبل عريفة الحفل الاعلامية اوفيليا
طاهر والتي دعت الحضور للوقوف دقيقة صمت حداداً
على ارواح شهداء الشعب العراقي شهداء الوطن.

ثم القيت عدد من الكلمات كانت في مقدمتها كلمة
الجمعية العراقية لحقوق الانسان / أمريكا ، القاها السيد
حميد مراد .. وكلمة لرئيس الهيئة المستقلة لحقوق الانسان
في اقليم كوردستان الاستاذ ضياء بطرس .. وكلمة المدير العام
لشؤون الايزيديين في وزارة الاوقاف القاها الاستاذ
خيري بوزاني .. وكلمة المنتدى العراقي لمنظمات حقوق
الانسانقتها السيدة ليالي مهدي صالح .

وقد أشار المتحدثون الى المعاناة والانتهاكات الكبيرة التي
عاشتها المناطق التي احتلها الارهابيون، كما قدموا أفكاراً
ومقترحات لتجريم الإرهابيين والمسبيين وتقديمهم الى العدالة،
وكذلك لتجاوز الاثار المؤلمة لضمان عدم تكرارها .. وطالبوا
جميع الاطراف للعمل على تعويض عاجل لضحايا الإرهاب
والبحث عن المفقودين وعودة النازحين .. وفرض سيادة
القانون وحصر السلاح بيد الدولة في المدن المحررة ومعالجة
مشكلة الألغام والمفخخات والعبوات الناسفة وتوفير الخدمات
العامة .. وإيقاف مشاريع التغيير الديموغرافي في مناطق
وبلدات الاقليات .. ودعوة مطالبة المجتمع الدولي والحكومة
العراقية بتحمل المسؤولية القانونية والانسانية في معالجة
قضايا اتباع الديانات في العراق .. واهمية ضمان الحقوق

التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية بالعراق إلى أين ؟

د. كاظم حبيب



٤. انخراط المزيد من الشبيبة بقوى الجريمة المنظمة التي تعيش وتنمو في مثل هذا الأوضاع الفاسدة بالعراق، خاصة وإن للعديد منها روابط وشراكة مع بعض النخب الحاكمة التي توفر الغطاء الواقعي لنشاطها .

٥. تنامي شبكة العاملين في الدعارة واتساع قاعدة المنخرطين بها من النساء والرجال لأسباب ترتبط بالفقر والخراب الأخلاقي الذي تسببت به النخب الحاكمة ونظامها السياسي الطائفي .

إن مجيء العبادي على رأس السلطة السياسية وقبله نوري المالكي ، و ابراهيم الجعفري ، ثم مجيء عادل عبد المهدي، بتأييد قوى الإسلام السياسية وأحزابها، لا يعني حصول أي تغيير فعلي في النظام الطائفي والفساد ، بل تركيسا لهما من خلال إجراءات ترقيعية لا يمكن القبول بها لأنها تريد استغلال الشعب وكادحيه لا غير ، ومن المؤسف ان ينطلي ذلك على جمهرة غير قليلة من الناس ومن القوى السياسية ، رغم وجود بعض الصراعات داخل النخب الحاكمة في سبل عبور أزمة النظام الطائفي المحتدمة حالياً. إن الأزمة الراهنة متفاقمة بفعل ما يحصل في البلد الجار ، إيران وخلافاته المحتدمة مع الولايات المتحدة والغرب عموماً، وتدخل قادة النظام الإيراني في الشؤون الداخلية للعراق ، مهما فقد سيادته واستقلاله عملياً .

إن الحل السلمي والديمقراطي لمشكلات البلاد يكمن في مدى قدرة القوى الديمقراطية والتقدمية وكل الحريصين على إقامة دولة ديمقراطية دستورية وبرلمانية ومجتمع مدني ديمقراطي منفتح على الحضارة العالمية ومكافحة الطائفية والفساد السائدين على تعبئة الأوساط الشعبية الواسعة المتضررة جداً من طبيعة وسياسات النظام السياسي القائم ومن الجرائم المريعة المرتكبة بحق الشعب منذ وصول هذه النخب الحاكمة إلى قيادة الدولة والتحكم بسلطاتها الثلاث وإفسادها، لتتنازل بحرص ومسؤولية وديمومة للخلاص من هذه الأوضاع البائسة .

المجال، نشير إلى دولة الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى التي كانت تؤكد ان مجتمعاتها لم تعرف التناقضات عموماً والتناقضات التنحرية ، التي تنشأ عن طبيعة النظام الاجتماعي ، خصوصاً ، قادت شعوبها ونظمها السياسية الاجتماعية ، بسبب إنكارها لمثل هذه التناقضات، التي كانت موجودة حقاً وفاعلة فعلاً، إلى تراكم المشكلات وتحويلها إلى صراعات لم تعد قابلة للحل وقادت إلى انهيار تلك النظم السياسية الاجتماعية من الداخل، إضافة إلى فعل العامل الخارجي الذي ساعد على حصول تلك الانهيارات الزلزالية .

العراق "الجديد!"، بما في ذلك إقليم كردستان العراق، يعيش تناقضات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية متفاقمة ومتراكمة ومتعقدة لأسباب ترتبط بطبيعة النظام السياسي الطائفي والأثني القائم على المحاصصة المذلة والطالمة لعموم الشعب وسياساته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية غير العقلانية والسلوك غير السوي للنخب الحاكمة واللاأخلاقي الذي يتسم بالفساد والوعود الكاذبة ، وكأن فرق " الشطار!!" في فترة تدهور الدولة العباسية قد نهضت من جديد مرتدية لبوس المليشيات الطائفية المسلحة الإرهابية (أو) والتكفيرية بمختلف أشكال ظهورها وروعت المجتمع وأغرقت البلاد بالدم والدموع ، فالفساد السائد وغياب العدالة الاجتماعية كلية ومصادرة حقوق الإنسان وحقوق اتباع الديانات والمذاهب وانعدام ثقة المجتمع بالنخب الحاكمة دون استثناء ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي غير الإنساني والخطير قاد ويقود البلاد إلى النتائج والعواقب التالية:

١. تصاعد في المد الشعبي المناهض للطائفية والتحاق قوى جديدة ونظيفة بحركة المظاهرات السلمية وتحويلها إلى حركة ذات ديناميكية خاصة بها لا يمكن للحكم الراهن الصمود بوجهها ولن ينفذ خروج "مارد !!!" إبراهيم الجعفري من قمقمه المظلم حينذاك !

٢. استمرار نزوح الكثير من العائلات وخاصة الشبيبة من العراق صوب الخارج طلباً للأمن والبقاء على قيد الحياة والعيش بكرامة إنسانية ، ويشكل هذا النزوح خسارة هائلة لا تعوز للعراق المستباح !

٣. انخراط شبيبة أخرى ضائعة بالقوى الإرهابية بسبب عجزها عن إعالة عائلاتها بسبب الفقر المنتشر بالبلاد، وبالتالي فالوضع يقدم وقوداً جديدة للتنظيمات الإرهابية.

لا يخلو مجتمع بشري من تناقضات اجتماعية وصراعات طبقية وسياسية ناشئة عن طبيعة علاقات الإنتاج السائدة بالبلاد وعن مستوى تطور القوى المنتجة والوعي الاجتماعي ، أي بالارتباط مع طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم ، وحين تبرز مثل هذه التناقضات يفترض في السلطات الثلاث والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وعموم الناس في أي دولة من الدول ان تتحرى عن طبيعة تلك التناقضات والعوامل التي تسببت بنشوتها وسبل معالجتها وطرح الحلول لها في محاولة للتعرف على أفضل احتمالات حلها ، لا شك في ان نكران وجود تلك التناقضات أو التغاضي عنها والابتعاد عن معالجتها لا يعني بأي حال غيابها، بل يعني دون أدنى ريب السماح لها بالتراكم والتفاقم ونشوء مشكلات جديدة ناجمة عنها وتحويلها تدريجاً إلى صراعات اقتصادية واجتماعية، التي يمكن ان تتحول ، في حالة الاستمرار في إنكارها أو تفسيرها بعوامل غير واقعية وغير حقيقية أو مواجهتها بسبل غير حضارية من قبل السلطة السياسية، إلى صراعات سياسية يمكن ان تتخذ أبعاداً أخرى بما في ذلك حصول هبات او وثبات أو انتفاضات او ثورات مدنية أو عسكرية، عندها لا يمكن معرفة وجهة تطورها ومدى قدرة القوى والأحزاب السياسية على السيطرة على عواقبها أو التأثير بوجهتها، ان هذه العملية ذات المضمون الاجتماعي والاقتصادي خاضعة لطبيعة وحركة وفعل القوانين الاقتصادي الموضوعية وقوانين التطور الاجتماعي التي تخضع لسبل التعامل معها ، إذ إن التعامل غير الواعي معها يوفر الأرضية الصالحة والشروط الموضوعية لحركتها وفعلها باتجاه معين .

يقدم تاريخ شعوب العالم نماذج هائلة على امتداد تاريخ البشرية على هذه التحولات الاجتماعية والسياسية، والعراق القديم والحديث والمعاصر ، وكذلك دول منطقة الشرق الأوسط ، تجارب غنية على هذه العملية ، ولكن الغريب حقاً ان البلدان المختلفة ، حكماً وشعوباً ، وخاصة النخب الحاكمة والاستبدادية، ذات ذاكرة ضعيفة لم تتعلم ولا تريد ان تتعلم من تجارب شعوبها المنصرمة او تجارب الشعوب الأخرى وتصر على خوض تجربتها الجديدة الخاصة التي يمكن ان تكون مدمرة لها وقاسية على شعوبها ، ومن النماذج المثيرة، إذا استثنينا الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية المعروفة في هذا

گوران خالد

يعرف الاختفاء القسري كما أعتدته الأمم المتحدة بوصفه مجموعة مبادئ واجبة التطبيق على جميع الدول ، فأن الاختفاء القسري يحدث عند « القبض على الأشخاص وأحتجازهم أوختطافهم رغما عنهم أوحرامتهم من حريتهم على أي نحو آخر على أيدي جهات من مختلف أجهزة السلطة أو مستوياتها أو على أيدي مجموعة منظمة ، أو أفراد عاديين يعملون بأسم الحكومة أو بدعم منها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أو برضاها أو قبولها ، ثم رفض الكشف عن مصير الأشخاص المعنيين أو عن أماكن وجودهم أو رفض الاعتراف بحرامتهم من حريتهم ، مما يجرد هؤلاء الأشخاص من حماية القانون » .

يتأثر ضحايا الاختطاف من قبل خاطفيهم للتعذيب والخوف المستمر، كما يتأثر أفراد أسرهم الذين يجهلون مصير أحبائهم إلى مخاطر كثيرة ، إضافة لتأثر عواطف الأسرة وتأرجحها بين الأمل واليأس ، فيترقبون طيلة عدم معرفة مصير المختطف في حيرة ، وصول أخبار عنه قد لا تأتي أبدا .

كما تعاني عوائل أصدقاء المختطف لغم نفسي لعدم علمهم أذا كان المختطف لا يزال على قيد الحياة ، وأذا كان كذلك ، فما هي ظرف أحتجازه ، خصوصا أذا كان المختطف مريضا .

وكثيرا ما أسخدم الاختفاء القسري كأسلوب لبث الرعب داخل المجتمع ، فالشعور بأنعدام الأمن والاستقرار الذي يتولد عن هذه الممارسة لا يقتصر على أقارب وأصدقاء المختطف والمختطف قسريا ، وكثيرا ماتزداد محنة النساء من جراء العواقب المادية للاختفاء القسري ، ويشكل اختفاء الأطفال خرقا واضحا لعدد من أحكام اتفاقية حقوق الطفل ، بل يصيب الاختفاء القسري المجموعات السكانية المحلية للمختطفين والمغييبين بل مجتمعهم ككل .

ويعتبر الاختطاف الذي يتحول إلى اختفاء قسريا انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان ، ففي أثناء عملية الاختفاء يمكن أن تنتهك الحقوق المدنية أو السياسية وعلى سبيل المثال لا الحصر :

حق الفرد في الاعتراف بشخصيته القانونية ، وحقه في الحرية والأمن على شخصه ، وعدم تعرضه للتعذيب وسوء المعاملة الإنسانية أو المهينة ، والحق في معرفة الحقيقة فيما يخص ظروف الاختفاء ، وحقه في الجبر والتعويض .

وينتهك الاختفاء القسري بصفة عامة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للضحايا وأسرتهم على حد سواء : كالحق في توفير الحماية والمساعدة للأسرة ، والحق في مستوى معاشي مناسب ، والحق في الصحة ، والحق في التعليم .

لقد عبرت الأمم المتحدة عن قلقها آزاء التقارير الواردة من مختلف أنحاء العالم عن زيادة حالات الاختفاء القسري ، وطلبت من لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أنشاء فريق عامل لبحث المسائل المتعلقة بالاختفاء القسري للأشخاص ومساعدة الأسر على التعرف على ما آل إليه مصير أقارب المختطفين وتحديد أماكن وجودهم ، كما يرصد مدى تنفيذ الحكومات إعلان ١٩٩٢ بحماية الأشخاص من الاختفاء القسري ، واتخاذ الإجراءات لحماية أقارب المختطفين أو المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين الذين يعالجون قضايا الاختفاء .

وأخيرا لقد نص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، والاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري وصف الاختفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية ، بالتالي لا يخضع للتقادم .

ويحق لأسر الضحايا في طلب التعويض ، والمطالبة بمعرفة الحقيقة حول اختفاء أحبائهم وطلب التعويض .

ونختتم هذه المناسبة و ندعو الحكومة العراقية للتوقيع على وثيقة روما والانضمام للمحكمة الجنائية الدولية .

ساطع راجي

يتكرر الخبر يوميا ، لكن يتم التعامل معه أمنيا بشكل يومي أيضا من دون أي مشروع شعبي أو رسمي لإنهائه ، هذا حال النزاعات العشائرية التي توردها وسائل الإعلام مبتورة ، فالنزاع يبقى من دون تسمية لطرفيه في الخبر ولا ذكر لسببه غالبا ، ويكفي هذا الخل الاعلامي لنعرف مدى سطوة العشيرة فحتى مدونو وسائل التواصل لا يجرؤون غالبا على ذكر أسماء العشائر المتنازعة ولا موضوع نزاعها رغم أنهم (المدونون) لا يترددون عن توجيه الانتقاد لكل الشخصيات السياسية والدينية والثقافية والسخرية منها بما فيها الجماعات المسلحة ومثلهم يفعل مقدمو البرامج السياسية الجادة والساخرة ، وهذا يعني أن العشيرة هي القوة الأكثر قسوة في المجتمع والأكثر تجاهلا للقانون والأشد خطرا على مستقبل البلاد .

دافعت قوى سياسية عديدة عن تضخيم دور العشيرة وتمييز شيوخها في التعامل وفتح الباب أمامهم للتسلح بذريعة دورهم في إسناد الجهات الرسمية في حفظ الأمن ، لكنهم صاروا الجهة الأكثر تهديدا للأمن في العراق كما أنهم يهددون فرص التطور الاقتصادي ويسهمون في انتشار الجريمة المنظمة والاعتداء على المال العام والتطاول على هيبة الدولة والاساءة لسيادتها بشكل يومي ، وإذا كانت العشائر عنصرا في التصدي لانتهيات أمنية فهي نفسها كانت غالبا شريكا وفاعلا في حدوث تلك الانتهيات .

في كل حادثة نزاع عشائري يختفي الشيوخ والوجهاء عن وسائل الاعلام ولا يقدمون للرأي العام تفسيراً أو معلومات عن النزاعات التي تجري في مناطق يدعون دائما أنهم قادتها ، لكنهم في لحظة المكاسب كلهم يقفزون للمطالبة بحقوقهم مدعين انهم «صمام أمان» وسند للدولة في «حفظ الأمن» ، من دون أن يتحملوا مسؤولية عما حدث والأغرب أنهم يتباهون بجلسات الصلح غير القانونية التي يعقدونها وكأنهم متفضلون على المجتمع الذي أهدروا كرامته وتسببوا بتخلفه وفساده . لقد صارت العشائر ندا للدولة في أكثر من حالة واعتدت على الأجهزة الأمنية وغطت على ممارسات بشعة بحق من يعتبرونهم ضعفاء أو بلا ظهر عشائري حتى أجبروا جميع المواطنين على التنصل من عقلانيتهم ومدنيتهم ليعودوا إلى أنساب قديمة وأحيانا مختلقة خوفا من جاهلية جديدة يضرب الناس فيها رقاب بعضهم بعضا ويعتدون على الحرمات .

ضعف انتقاد الدور التخريبي للعشيرة يعود في جزء منه إلى الخوف من العشائر وفي جزء آخر إلى الشك في قدرة مؤسسات الدولة على بسط سلطة القانون لكن الجزء المظلم يعود إلى خضوع ذهني للعشيرة حتى عند النخب الثقافية التي تدعي التنوير والتمدن ، نخب تقف إجلالا وعرفانا لشيوخ تعرف انهم يدعمون مهربي المخدرات ويسهمون في الاستيلاء على المنافذ الحدودية ويفرضون احكاما متخلفة على مجتمعهم ويتواطؤون مع ساسة فاسدين ، شيوخ لا يرحمون ضعيف قومهم ولا يهتمون بحياته إلا إذا صار موضوعا «لفصل عشائري» وإلا أليس للمرضى الفقراء عشائر تعينهم على العلاج؟! أليس للنساء الباقيات في الفضائيات عشائر تجدهن؟! أليست الاعراف والتقاليد العشائرية ترفض الاعمال الرذيلة التي يتزايد أعداد مرتكبيها وهم يفخرون بألقابهم العشائرية وبصورهم إلى جوار شيوخهم!! كانت سلبات العشائرية محصورة فقط في المناطق النائية ، لكنها ومنذ العام ١٩٩١ فرضت نفسها على مراكز المدن وعلى العاصمة نفسها ، وصارت سلطتها هي الأعلى وتكاد بعض العشائر أن تتحول بالكامل من كيان اجتماعي إلى فصيل مسلح أو عصابة إجرامية بحسب مقتضيات المصلحة ، وسط استسلام شعبي ورسمي يجعل بلادنا العريقة موضع سخرية وتندر وخوف للأسف .

الفساد ضد الفساد

د. عبد الحسين شعبان *



هناك مراقبة
برلمانية ،
ومحاسبة
، ومساءلة
خارج الحكومة
، ويمكن
للمجاميع
المتضامنة

اتخاذ قرار على أساس برامج، ورؤى
، وأهداف ، ومطالب ، وليس تبادل
المنافع، أو المغنم ، أو المساومات غير
المبدئية على حساب المواطن .

نستطيع القول إنه لا حياة سياسية
من دون فساد ، لأن السياسة واقعياً هي
صراع على النفوذ ، والمصالح ، والموارد،
والامتيازات، مثلما هي «إدارة للشأن
العام»، والتلازم بين الفساد والسياسة
ليس تبريراً، لكن الفساد متفاوت
الدرجة، والموقع، والخطورة، والامتداد،
ولذلك فإن السياسة الناجحة هي التي
توفق بين إدارة الشأن العام ، أو «الخير
العام» حسب ابن خلدون ، وبين صراع
النفوذ، والمصالح، وبهذا المعنى يكون
هدف العدالة في مكافحة الفساد ليس
انتقاماً، وإنما إحقاقاً للحق ، والمصلحة
العامة.

وحتى الأنظمة الديمقراطية لا تخلو
من الفساد، بل لا يوجد نظام سياسي
يخلو منه، لكن النظام الديمقراطي
توجد فيه منهجيات وآليات في
المشاركة، والمراقبة، والمحاسبة، لترشيد
السياسة العامة، فضلاً عن دور المجتمع
المدني الذي هو شريك وراصد، و«قوة
اقتراح» .

والمهم ليس إكثار الحديث عن
الفساد وتشكيل الهيئات واللجان،
والبحث عن انتشاره ، وتسطير توصيات
لمكافحته، بل تمكين المؤسسات والأفراد
وتنظيمات المجتمع المدني لمكافحته،
وتحصين الإدارة بالوقاية، والحماية،
والإجراءات الفعالة لتطويقه ، وحصره .

21shaban@drhussain@gmail.com

وقد بينت التجربة أن ليس كل من يزعم
مكافحة الفساد حريص على المال العام،
لاسيما حين يتم غض النظر عن ملفات
وإشهار أخرى ، فمن يريد مكافحة الفساد
حقاً لا يتجه لزج القضاء في علاقات نفوذ،
وتواطؤ مع من يسعى للتسقيط السياسي،
أو النيل من منافس ، وهناك أمثلة عدة
على ذلك، جرت تسوية ملفاتها بعد ضجة
صارخة، وتشويه سمعة ، ووقف القضاء في
الحالين عاجزاً، أو مغلولاً، لاسيما في ظل
أعمال العنف والتدخلات العشوائية،
وإن كان هناك أمثلة إيجابية جريئة دفع
بعض القضاة ثمنها باهظاً .

لقد حاولت الحكومات المتعاقبة،
أو بعض الأحزاب والكتل فتح ملفات
بعض الفاسدين ، أو التهديد بفتحها
ضد خصومها ، (بما فيها خارج القضاء)،
وأحياناً من التوجه السياسي نفسه، أو
الحزبي، وسبق لها أن وضعتهم في مواقع
تمييزة لاستفادتهم الشخصية والحزبية،
وذلك شرط ولأنهم المطلق لها، وفقاً
لقاعدة «الولاء قبل الكفاءة» لدرجة أن
الدائرة أخذت تتسع تدريجياً من الولاء
العائلي والشخصي إلى الطائفي، أو الإثني،
إلى السياسي ، أو الحزبي ، ثم إلى المناطقي،
أو الجهوي ، علماً بأن نظرة الرأي العام
كانت صائبة وسبّاقة ، وكان صوته عالياً
بتأكيد مخالفة هؤلاء وانتهاكاتهم اليومية،
بل وحتى الإشارة إلى اتهامات صارخة لهم
بالسرقة والتلاعب بالمال العام، لكنه كان
يتم السكوت عن ذلك .

وقد كشف رئيس الوزراء السابق حيدر
العبادي، وجود أكثر من ٥٠ ألف موظف
في ملاكات تابعة لوزارة الدفاع (وحدها)،
فما بالك بالموظفين المسجلين وهم غير
فعليين ، بمن فيهم من يتقاضى أكثر من
راتب، أو يتسلم رواتب لا يستحقها تحت
عنوان «الخدمة الجهادية» ، أو العيش في
المنفى ، أو تخصيص درجات خاصة لا تنطبق
عليها الموصفات الوظيفية في التسلسل
الإداري ، فضلاً عن تزوير الشهادات لعدد
من المسؤولين الكبار، ويضم ملف النزاهة
أرقاماً تكاد تكون مذهلة بهذا الخصوص .

الأساس في مكافحة الفساد هو الفصل
الحقيقي بين السلطات ، بحيث تكون

حين أعلن عن تأسيس «المجلس
الأعلى لمكافحة الفساد في العراق»،
تساءل كثيرون ، هل سيضع هذا
المجلس حداً للفساد المالي والإداري،
وقبل ذلك السياسي المستشري في
العراق؟ أم أنه سيضيف أعباءً جديدة
تكرس البيروقراطية السائدة ، خصوصاً
أن الفساد هو الوجه الآخر للإرهاب،
والعنف الذي استفحل في المجتمع
العراقي ، في ظل نظام سياسي قام على
المحاصصة الطائفية- الإثنية ، الذي
كانت قاعدته الزبائنية، والمغنم .

وخلال السنوات الست عشرة (ما
بعد الاحتلال الأمريكي للعراق) تعرّضت
الدولة العراقية لنهب منظم داخلي،
وخارجي ، إقليمي ودولي ، حتى إن بول
بريمر ، الحاكم المدني الأمريكي للعراق،
بدّد وحده نحو ٨ مليارات، و ٨٠٠
مليون دولار، خلال فترة لا تزيد على
عام واحد، كما ذهبت واردات النفط
التي زادت على ٧٠٠ مليار دولار، كلها
من دون حصيلة تُذكر ، واستمر تدهور
الأوضاع المعيشية والخدمية، الصحية،
والتعليمية، والبلدية، والبيئية ، بما
فيها الكهرباء والماء الصافي ، ولم تنفع
كل محاولات الاحتجاج الشعبية التي
شهدتها بغداد، وبقيّة المحافظات .

وظلّت عشرات الآلاف من الملفّات
لأشخاص متهمين بالفساد من دون
معالجة جادة، ومسؤولة، بما فيها
قضايا تعود إلى نحو ١٠٠٠ من
الشخصيات النافذة، بضمنها وزراء
سابقون، وكلاؤهم، ومدبرون عامون،
ونواب، ومستشارون وأصحاب
الدرجات الخاصة.

لقد أصبح الحديث عن مكافحة
الفساد في العراق مجالاً للتندر،
وشاعت «ثقافة السخرية» في مجتمع
لم يعرفها إلا ما ندر، وفقد مصطلح
مكافحة الفساد الكثير من معانيه، بل
أصبح «شعاراً» يتشبث به الفاسدون
أحياناً، قبل غيرهم، حيث يتجرأون
على اتهام خصومهم، أو التواطؤ مع
فاسدين آخرين للانتقام، أو الثأر، أو
الكيدية، من المنافسين السياسيين .

دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية *

عمر جمعة عمران العبيدي

بدأت تفقدها بعد بقرطتها وتقزطتها .
المرحلة الثانية: مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة، موازية للدولة وهي في الوقت عينه مشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تهم الدولة في التراجع عنها، وهذا المفهوم يتوافق مع انتشار مفهوم العولمة، والانتقال نحو مجتمع يحكم نفسه ويتحمل هو ذاته مسؤولية إدارة معظم شؤونه الأساسية، وقد استخدمت الدول الديمقراطية مفهوم المجتمع المدني في هذه الحالة، للتغطية عن عجزها المتزايد في الإيفاء بالوعود التي كانت قد قطعتها على نفسها، وتبرير الانسحاب من مبادي بقيت لفترة طويلة مرتبطة بها، لكنها أصبحت مكلفة في ضوء متطلبات المنافسة التجارية الكبيرة التي يبعثها الاندماج في سوق عالمية واحدة والتنافس على التخفيض الأقصى لتكاليف الإنتاج .

المرحلة الثالثة: هي مرحلة طفرة المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية، على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص، في مواجهة القطب الذي تمثله الدولة، الدول المتألفة في إطار سياسات العولمة والنازعة إلى الخضوع بشكل أكبر في منطق عملها للحسابات التجارية والاقتصادية، وبذلك يتكون في موازاة تجمع الدول والقيادة الرسمية للعالم، تآلف المنظمات غير الحكومية والاجتماعية التي تتصدى لهذه الحسابات الاقتصادية ولتأكيد قيم العدالة والمساواة بين الكتل البشرية، وفي هذه الحالة يطمح المجتمع المدني إلى أن يكون أداة نظرية لبلورة سياسة عالمية تستند إلى مجموعة من القيم والمعايير. إذن للمجتمع المدني أدوار ووظائف متعددة تشمل جميع النواحي المتصلة بالحياة المجتمعية، والتي يبرز أكثرها أهمية في هذا المجال هو الدور السياسي، ليس القصد إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، وإنما ضبط التغيير المتواصل في بنية الدولة والمجتمع معاً، فالمجتمع المدني عندما يستند إلى مؤسسات وتنظيمات تمتلك وعياً قانونياً وثقافياً واجتماعياً مؤهلاً لهذه العملية، يكون قادراً على تحريك المجتمع وتنشيطه، بتأطير غط العلاقة بين هذه التنظيمات والمؤسسات والأفراد.

* عن صوت الإنسان العدد (١٠١)

يكون معارضاً لها عندما تستند الدولة وتبدو وكأن المجتمع هو الذي وجد من أجلها لا العكس .

أي إن التوصيف الدقيق للمجتمع المدني يمر عبر فصله عن المجتمع السياسي وتميزه منه، فإذا كان المجتمع السياسي يشتمل على كل المؤسسات والأجهزة والمنظمات المركزية والمحلية للدولة، أي بمعنى جميع المؤسسات الحكومية على اختلاف مستوياتها المكرسة لبسط سلطان الدولة، فأن المجتمع المدني هو مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والحقوقية، التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع التي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ طواعية وتعمل باستقلال عن الدولة .

وبالرغم من ذلك، فقد بان النظر إلى مدلول المجتمع المدني وتحديد إطاره العام ومفهومه يتمحور حول مجتمع متكامل في دولة عصرية أو في دولة هي في طريقها إلى أن تكون عصرية، تكون قادرة على التواصل بكفاءة مع الدول الأخرى، وتكون قادرة في الوقت ذاته على تلبية الاحتياجات العصرية لمواطنيها، بوصفهم أفراداً متميزين ولهم دور وحضور وكرامة وحريات وحقوق، وعليهم واجبات ومسؤوليات كذلك تسهم في تحقيق المطالب المعاصرة بفعل تغيير الأداء الاجتماعي، في عالم يزخر بالتطورات والمتغيرات، لكي تصبح بنى ذلك المجتمع أكثر قدرة على توفير الحماية لذاتها ومصالحها من جهة أولى، وعلى مشاركة فعالة لإفرادها في صنع القرار لجميع مجالات الحياة من جهة ثانية .

وهكذا اخذ مفهوم المجتمع المدني منذ ثمانينات القرن الماضي حيزاً مهماً في مجال أدبيات السياسة ، وذلك لارتباطه بالتحويلات الديمقراطية المعاصرة، حتى بان ربط المجتمع المدني والديمقراطي بعلاقة وثيقة تتراوح بين ترسيخ إنحسار ، فأذا ما ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني التي هي بمثابة الأرضية التي تركز عليها الصبغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها.

وقد مر مفهوم المجتمع المدني بثلاث مراحل رئيسية هي:

المرحلة الأولى: هي مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية بهدف تجديد المفهوم في السياسة وإضفاء طابع شعبي عليها، التي

تستند عملية التحول الديمقراطي، على أساس إبراز أهمية دور المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع، ففي الوقت الذي تنمو وتتبلور فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، فأنها تخلق معها تنظيمات مجتمعية المدني، التي تسعى بدورها إلى الفعل والتأثير في المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي . بالرغم من أن موضوع المجتمع المدني ما زال يثير العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع ككل، بقواه وتكويناته ومؤسساته وأنماط ثقافته، كما يثير العديد من المشاكل على صعيد الدولة، بأجهزتها وقوانينها وسياساتها في مختلف المجالات، ذلك لأن طبيعة حركة الدولة وحدودها، أمام المجتمع المدني ومؤسساته، تتحدد ملامحها وسماتها من خلال تحديد أنماط العلاقة بين الدولة من ناحية والقوى والتنظيمات الاجتماعية من ناحية أخرى. وهكذا نجد تعدداً في الآراء التي تعرضت لمفهوم المجتمع المدني، وكذلك للمعطيات التي تنطوي تحت هذا المصطلح في إطار تداوله السياسي، إذ ما زال من الصعوبة بمكان إعطاء مفهوماً محدداً ودقيقاً، يكون قابلاً للاستخدام في كل زمان ومكان ليسهم في وضع التصورات النظرية لتبلور عناصر المجتمع المدني ونضجه .

وإذا كان ارتباط مفهوم المجتمع المدني بتاريخ نشأته من جهة، ومجال تطوره من جهة أخرى، فإن المجتمعات عموماً على مدى تاريخها الطويل كانت تمتلك خبراتها وموروثها الخاص فيما يتعلق بالمجتمع المدني أو الأهلي، بيد أن تطور المفهوم في سياق التطور التاريخي للحضارة الغربية، كان العامل المؤثر في تكوين بنية مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته، ومن ثم أسلوب ونطاق الدور الذي يلعبه في تحقيقه لوظائفه في العملية الديمقراطية . فالمجتمع المدني عند (غرامشي) هو وجود خاص خارج نطاق الدولة، بالرغم من كونه على علاقة جوهرية بالدولة، فهو يشكل مع الدولة ما يعرف (بالمنظومة السياسية في المجتمع بأحزابه ونقاباته وتياراته السياسية) ، فأن الدولة تحتكر السلطة السياسية عبر أجهزتها ومؤسساتها المختلفة، وبهذا المعنى تكون العلاقة بين المجتمع المدني والدولة هو كونه مسانداً لها، عندما يشكل مصدر الشرعية لسلطة الدولة عبر مشاركة مؤسساته وتنظيماته وفئاته المختلفة في صنع القرار، أو قد

المشكلة بنظام الفساد وطابعه لا بقرايين المخادعة التي تُقدّم لحفظ ديمومته !

أ. د. تيسير عبد الجبار الألوسي *



التعليم وآلياته
ومنهج تشغيله
حيث غزت لا
المدرسة ((الدينية))
التعليم بل
المقررات والدروس
المستندة للخرافة
والدجل وإعلاء
مشاهد الجنائزيات
والموت وطقوس الدفن وكيفية اللطم على
القبور لأطفال لم تتجاوز أعمارهم سنوات
تعليم الحرف !

أية أنواع نفايات ومجمع قاذورات تلك
التي يجري فيها استباحة أعمار الصغار
مخدرات تاجرها السيد الزعيم الشاب وهم
كُثُر وبالاعتداءات على أجسادهم الغضة
واستغلالهم بكل ما يتنافى ووجودهم الإنساني
وحقوقه على المجتمع !

وأي تعليم جامعي ينشغل بإشاعة أشكال
الفساد بدءاً من المقرر ومنهجه ودرجة
الإفهام وأسلوب التلقين الملأني والغش بكل
شيء حتى في الامتحان التقويمي وفي العلاقات
البيئية بين جميع عناصر التعليم المادية
والبشرية وتفشي أوبئة التغطية على العلاقات
المشبوكة بمسميات يبرأ الضمير الحي منها .

لقد كانت الجامعة العراقية مختلطة ولم
يكن بها ما يجري اليوم التركيز على اتهام
الاختلاط بالتسبب به ! إبعادا للأنظار عن
السبب الحقيقي وإفشاء لوسائل السيطرة
على الذهن العامة .

أي فساد بدوائر الماء التي تستبيح البصرة
عطشاً وتسبباً بظماً ملايين البصريين وتلوث
أمواه الشرب في جميع محافظات وطن
النهرين والشط وينابيع الماء الزلال ! ماذا
جرى لتلك المياه لتقتل الزرع والضرع فتبيد
عشرات آلاف أطنان السمك وإمراضهم البشر
وتسميمهم وتقيلهم !

أي فساد والأدوية فاسدة والأغذية منتهية
الصلاحية وكثيراً ما تكون سامة مسرطنة أو
مثيرة للأمراض ما أنزل الله بها من سلطان في
بلاد الصحة بلاد الزرع وسواد كثافته يوم كان
للعراق غابات بعشرات ملايين النخيل وأشجار
الشمار وبساتين جرى ويجري تجريفها بلا وازع
من ضمير أحد وهو ينهب !

أي فساد والثقافة عطلت نهائياً دور السينما
وأوقفت مسارحها وهدمت التُّصُب والتماثيل
وأبادت موروث الحضارة ليس بمعاول

ولا درء (اتجار كبار الفاسدين به سواء جنسياً أم
بأعضاء جسده الغض !!) دع عنك غوائل الجوع
ومعاني الفقر والجهل!

تستطيع دوائر مكافحة الفساد أن تكتشف
سرقة (دينار) من عابر سبيل يبحث عن لقمة
خبز لمريض جائع في بيته وتستطيع أن تكافح
لا ذباب النفايات بل أطفال النفايات والنساء
اللواتي يعملن وإياهن لفرز ما يمكن أن يحرك
اقتصادهم ليسد مطالب البطون الخاوية أو
يعالج جراحات نازفة !

لكنها بتلك المطاردة لا تنهي الظاهرة من
أصلها ولا من فرعها ولا تمنح أولئك المغلوبين
على أمرهم بديلاً إنما تلمّهم في أقبية لاستغلالهم
مؤقتاً ومن يرفض ويتحدى يختفي أو يلقي إلى
قارعة طرق الاستغلال من جديد تنهش فيه !

الفساد يشهد إعلانات دعائية ليس استعراضية
للقول بانتهاء حتى مجرد رقم أي فاسد يُقدم
مؤقتاً للمحاسبة والمعاقبة بل لتزكية وجود
السلطة الغطاء على نظام الفساد الذي فاحت
عفونته منذ سنوات ! وأي ادعاء وأي تزكية بتلك
الاستعراضات ؟!

يقولون أعدنا عشرات ملايين وأو مئات
ملايين وحتى مليارات (للخزينة) ولكن الخزينة
يبد من؟ وكيف يجري صرفها؟؟ بل كيف تكون
أعيدت للخزينة والخزينة خاوية وباقية كذلك ؟

في نظام الموازنة ، الأساس فيها هو الرواتب
والأمور التشغيلية ومصدرها ريعي هو أفضل
الصيغ للنهب واللصوصية وأشكال الفساد ..
وما يعاد بفعل (مؤسسة لمكافحة فساد) يُنتهك
ويُسرق من مؤسسة أخرى وعناصرها في ذات
النظام! وإلا أين مخرجات الميزانيات وما درجة
التنفيذ للمشروعات ؟

وزارة الصحة بلا مؤسسات صحية من
مستشفيات ومراكز صحية وحملات لمكافحة
الأمراض والأوبئة والمواطن والمزمن مما يصيب
الفقراء الذين باتوا بنسب كارثية لا تحتاج
لاستعراض أرقام بعد أن بات الشعب بمنطقة
الإفقار ومنه الفقر المدقع بهول فجوته وحضيض
القاع فيها ! ، والناس تتحمل الديون والأقوال
والأحمال لتتجه إلى بلدان للعلاج مقابل سرقة
الكل وغيرها من أجسادهم المنتهكة المتهاكلة .

وزارة التعليم حققت منجزاً ...!!! بتمكنها
من إخراج العراق من الاعتراف الرسمي الدولي
بالشهادة العراقية بعد أن سجلت انحذاراً كارثياً
بمستوياته المتدنية أصلاً ... مشروعات التعليم
بين آلاف الأبنية المدرسية المتهاكلة ومئات
الطينية منها وأخرى المفتوحة في العراء أو بأكواخ
الجريد وأغصان الشجر !!! دع عنك مستويات

منذ تأسس النظام السياسي في العراق ما
بعد ٢٠٠٣ ، انغمس بصراع لتكريس طابعه
الطائفي المفسد الذي استغل كل شيء حتى
وصل لاستعباد الإنسان بأصفاد التضليل مرة
وبالقوة في مرات أخرى !

لقد كان الإرهاب الدموي التصفوي
أداة خطيرة ومازال بالاستناد إلى عشرات
المجموعات المسلحة المشرعة وغير المشرعة
التي تتسيد المشهد في ضوء الانفلات المختلق
بنظام وآلياته التي تدعي شرعيتها الدستورية
من جهة امتلاك زمام السلطة بين يديها .

ما يطفو مما يجري اليوم ، من أخبار
الفساد ليس سوى مفردة في آلية التستر
على الفساد الأصل ممثلاً في منظومة قيمة
متفشية مستندة إلى (نظام) يحكم كل شيء ،
هذا النظام هو النواة التي تدبر اللعبة وهي
مستعدة من أجل إدانة وجود الجريمة أن
تقدم قرايين وأضاحي لإدانة (النظام) حتى
بمستوى متقدم من وزراء ومديرين وقادة
في مجموعات مسلحة .. وهي في الحقيقة
عندما يتعلق الأمر بأي ممن يُقدّم قرباناً
من أوساطها تقف عند أعقاب : أن تُصدر
حكماً (قضائياً) عقوبة عليه، لكنه سرعان ما
يُفلت لنجده يسرح ويمرح لا في خارج البلاد
بل في داخل البلاد عيني عينك وعلى حسك
يا تاجر !!

ونذكر مثالا للأخير كيف يجري تجريف
البساتين وانتزاعها من أصحابها عنوة والبناء
عليها بتحويل صفها بجوار القصر الرئاسي ولا
من شاف ولا من دري أو هكذا يجري التغافل
وربما التنبيه المؤقت العابر الزائل مع تنفيذ
وسبق إصرار في تمرير جريمة الفساد! فمن
يستطيع الردع ؟!

وتتشكل منظومات وهيآت ومؤسسات
ل(مكافحة الفساد) ولكن فعاليتها وأثرها
العملي لا ينطبق على مصدر الفساد المتجسد
في منظومته ونظام توليده وتكريسه وإدامته!
وإنما يقع على صغار الموظفين وعلى المخالفات
الهامشية الصغيرة على منطوق رفضها أيا كانت
طوابعها أو أحجامها .

فمثلاً مسكين لا يريد أن يمارس الكدبة
فيبيع المناديل في الطرقات لأنه طفل نازح لا
مصدر لعيشه ووالده مغيب أو مختطف أو
تم تعويقه في الحرب الطائفية ، فتأتي سلطة
(العدل) المنصفة لتظهر وجه المدينة الناصع
من (وبائه!) وهي قادرة على ذلك، لكن
واقع نظام الفساد لا يستطيع أن يرد للطفل
كرامته وحقوقه لا في بيت يأوي إليه ولا حتى
بخيمة أمنة وطبعا لا صحة ولا تعليم والأنكى

المركز العراقي لحقوق الإنسان : هناك ٢٥ ألف مختفٍ قسراً أو مفقود في العراق



المركز العراقي لحقوق الإنسان
Iraqi Observatory for Human Rights

كشف المركز العراقي لحقوق الإنسان، في يوم ١٩ / ٩ / ٢٠١٩، عن وجود نحو ٢٥ ألف شخص مختفٍ قسراً أو مفقود في محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين، منتقداً بطء إجراءات الحكومة في الكشف عن مصيرهم، فيما اشار الى ان داعش وجهات مسلحة يتحملان المسؤولية.

وقال المرصد في تقرير موسّع إن «المئات من مدنيي مدينة الموصل الذين اعتقلهم تنظيم داعش خلال سيطرته على المدينة، لم يُعرف مصيرهم حتى الآن، وأن مئات البلاغات وصلته من عوائل وذوي المفقودين تتحدث عن عدم معرفتهم مصير أبنائهم الذين اعتقلهم تنظيم داعش في سجنه واختفوا أثناء عمليات التحرير».

وأضاف التقرير، أن «عدد المختفين قسرياً والمفقودين في محافظة نينوى وصل بين ١٢ - ١٥ ألفاً، وفي محافظة الأنبار تجاوز الستة آلاف حسب المعلومات الواردة من لجان حكومية وبرلمانية، بينما الذين اختفوا وفُقدوا في محافظة صلاح الدين أكثر من الأربعة آلاف مدني»، مشيراً إلى أن «من بين عشرات الآلاف المفقودين والمختفين قسراً، قدمت ٦٥٠٠ عائلة فقط بلاغات رسمية عن فقدان أبنائهم، بينما تخشى الآلاف منها الذهاب والتبليغ لأسباب عدة، أبرزها الأمنية والاقتصادية، بينما هناك من يعتقد بأن لا فائدة من هذه البلاغات فتراه يتردد في ذلك».

وطبقاً لتقرير المركز، فإن «سجون تنظيم داعش الذي سيطر على مدينة الموصل لثلاث سنوات، كانت مكتظة بالآلاف السجناء الذين تعرض بعضهم للقتل قبل تحرير المدينة، بينما بقيت النسبة الأكبر في السجون حتى قبل بدء العمليات العسكرية قبل أيام»، مشدداً على أهمية «معرفة مصير هؤلاء الذين فقدوا، فلا دليل حتى الآن على أنهم قُتلوا، كما لا يُستبعد أن يكون التنظيم قد أعدمهم أثناء المعارك، لكن لا أدلة تؤكد ذلك».

ودعا المرصد «رئيس الوزراء عادل عبد المهدي الى العمل على معرفة مصير الأشخاص الذين فقدوا أثناء العمليات العسكرية، وعدم ترك مصيرهم مجهولاً من دون اتخاذ الإجراءات التي تُساعد ذويهم على الوصول الى الحقيقة».

وقال المرصد أيضاً إن «من حق عوائل المفقودين الوصول للحقيقة في ما يخص مصير أبنائهم، فليس من المعقول أن يُترك المئات أو الآلاف من المدنيين مفقودين دون معرفة حقيقة ما حدث لهم»، لافتاً إلى أن «المئات من المدنيين الذين فقدوا في محافظة نينوى لا يُعرف مصيرهم حتى الآن، ولم تُعلن الحكومة العراقية عن أية إجراءات للوصول إليهم، وكذلك الآلاف الذين فقدوا في الأنبار وصلاح الدين أيضاً».

وبين المرصد أن «أكثر من ٦٠٠ شخص فقدوا في حزيران عام ٢٠١٦ لا يُعرف مصيرهم حتى الآن، ولم تكن هناك متابعة حكومية لتتبع آثارهم مما يشكل صدمة حقيقية بالنسبة لذويهم الذين ينتظرون الحصول على معلومات وأن كانت سيئة عن أبنائهم».

وفي محافظة صلاح الدين، نقل التقرير عن رئيس مجلس المحافظة أحمد الكريم، قوله: «هناك ٢٨٠٠ شخص من مختلف مدن المحافظة معتقلين لدى الفصائل المسلحة، بعضهم مضى على اعتقاله أكثر من ٤ سنوات دون التعرف على الجهة التي تحتجزهم بالرغم من المخاطبات الرسمية والشفوية التي أجرتها الحكومة المحلية في صلاح الدين ومنها مع بعثة الأمم المتحدة في العراق».

وأضاف الكريم رئيس مجلس المحافظة: «لا توجد أية مبررات لاستمرار احتجاز هؤلاء الأشخاص حتى الآن، ورغم ذلك ما يزال مصيرهم مجهولاً بالرغم من التحركات الكبيرة التي أجرتها الحكومة المحلية في المحافظة مع مختلف الجهات الرسمية ومنها مجلس الوزراء وهيئة الحشد الشعبي، إضافة الى التواصل مع المرجعيات الدينية».

وحسب المرصد، فإن «مدينة سامراء تتصدر النسبة الأكبر بين مدن المحافظة في أعداد المختفين قسرياً»، منوهاً بأن «إطالة أمد غيابهم دون أن تتحرك الحكومة العراقية لمعرفة مصيرهم، يُشكل خطراً على حياتهم ويُسهم في تغييبهم أكثر».

ويشير التقرير أيضاً إلى أن «أطرافاً سياسية عراقية استخدمت قضية المختفين قسرياً ورقة ضغط، وأخرى استخدمتها لابتزاز الخصوم، لكن بالمحصلة بقي الذين اختفوا واحتجزوا في أماكن لا يُعرف أين هي ولمن تتبع».

وقال النائب عن محافظة صلاح الدين مقدم الجميلي، إلى المرصد، إن «التحالفات السياسية التي عقدتها الكتل السياسية في المحافظة بنيت على اساس الكشف عن مصير المعتقلين والمغييبين، وهناك أطراف وعدت نواب المحافظة الذين يتبنون هذا الملف بالمساعدة في معرفة مصير المخفيين لكن حتى الآن لم يتحقق أي شيء».

في حين، قال محمود خلف قائممقام قضاء سامراء إن «هناك الكثير من العوائل فقدت أبناءها بعد تحرير المدينة من داعش، وهناك أكثر من جهة تشرف على احتجازهم حسب شهادات الأهالي».

وأضاف خلف قائممقام قضاء سامراء، أن «هناك تحركات رسمية أجرتها إدارة المدينة مع مختلف الجهات للكشف عن مصير أبنائهم دون التوصل الى أي نتيجة بهذا الخصوص، وأن الكثير من ذوي المعتقلين يخشون رفع شكوى لدى الجهات الرسمية مخافة على مصير ذويهم».

وتابع التقرير، أن «عمليات تحرير صلاح الدين شهدت اعتقالات عشوائية وحالات اختفاء قسري لمجرد تشابه الأسماء أو لأسباب أخرى، وعلى حكومة المركز في بغداد أن تُعالج ملف المختفين قسرياً قبل أن يمر الوقت وتضيع الحقائق».

وبين التقرير أن «بقاء عدم اهتمام الحكومات العراقية لحالات الاختفاء القسري، قد يضر سمعة العراق في ملف حقوق الانسان، ويضعها في صدارة البلدان التي تشهد انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان».

الدواعش حسب بل عاونهم وساندهم ويستكمل جريمتهم الموحاش .

أية أشكال فساد والخطط تضع البلاد أسير ديون البنك والصندوق الدوليين بلا رحمة مقابل ديون لا تتجاوز عدة ملايين يرتهن الوطن والناس في ضوئها [بسببها] مليارات!

اي فساد ذاك الذي يحيل المساعدات الإنسانية إلى جيوب من يسمونهم (ساسة) ، ودائماً يستطيع النظام أن يداور ويناور بفاسديه قبل أن يرسلهم للعيش بعيداً عن وجع الراس ، فالوزير الفاسد المحكوم بوزارة كذا ينقلونه إلى وزارة كيت ، والمدير الفاسد بدائرة كيت ينقلونه لدائرة كذا .. وهكذا دواليك حتى تحاصرهم أصوات الناس المفقورين وصرخاتهم يدفعونه لسجن (فندق) خمس نجوم ثم يرحلونه معززاً مكرماً إلى حيث يحيا حراً طليقاً منتشياً بما سرق وانتهب .

لا أستثني هنا أحداً فالذي يقبل الدوران بالآليات النظام الفاسد ويتعاطى بها هو جزئية منه ينتمي لكل ما يرتكب من جرائم .

لا أستثني أحداً لأن الوباء تفشى ومطحنته الجهنمية باتت تدور على الصالح قبل الطالح فتشوّهت الأوضاع برمتها !

لا أستثني أحداً إلا الشعب المفقور المغلوب على أمره من ملايينه الفقراء فقرا مدقعا أم تحت خط الفقر فهوؤلاء هم الطرف الوحيد الذي يتطلع لتشكيل يحمل همومه بلا دجل ولا تضليل ببرامج واضحة لا تتزوي تحت تحالفات التبرير والمخادعة وانتهاج حتى قوى إيجابية وتجيئها بوضعها في الجيب الصغير لقوى الفاسدة وقشمرياتها .

بالخلاصة الفساد ليس أفراداً قلائل عدد وعدة بل هم قبل ذلك (نظام) متكامل الآليات والنهج تدور آتته لتطحن بهمجيتها لا الأشياء بل البشر بعد أن تصيرهم بالتجهيل والتضليل مجرد أدوات او مفردات من بين أشياءها التي تملكها بالاغتصاب واللصوصية والسرقة .

والبدليل لا يقوم على مؤسسات هي أدوات لاستكمال وجه النظام الكليبتوقراطي بل تبديل النظام ليحرر العبيد ويخرجهم من أصفاد الإفساد المتأني بتجهيلهم وتضليلهم وتجيئهم .

بخلاف ذلك فإن كل القرابين ستكون من الشعب وستكون مجرد ذر الملح في العيون كي تستمر التعمية ولعبة الفساد الحقيقية .

* tayseer54@hotmail.com

ندوة حوارية في الذكرى الخامسة لاستباحة الموصل ومعاناة الاقليات العرقية والدينية والمذهبية



ومصادرة املاكهم من الموصل أو القتل ، وبعد انتهاء المهلة اجبروا على المغادرة نحو مدن سهل نينوى او اقليم كردستان وتعرضوا الى سرقة المستمسكات الثبوتية والمقتنيات الشخصية ، واصبحت الموصل شبة خالية من المسيحيين ، وقام الارهابين بتدمير وحرق الكنائس ومنها الاثرية وتحويل بعضها الى جوامع ومقرات لهم . وتشير عمليات الاضطهاد الذي مارسه التنظيم الارهابي ضد المسيحيين من الضحايا بحوالي اكثر الف شخص .

كما تعرض التركمان ويعتبرون ثالث اكبر مجموعة عرقية بعد العرب والاكراد ، والذي يعيشون بشكل رئيسي على طول الخط الفاصل بين المناطق العربية والكردية - في محافظات نينوى (اكثرهم في تلعفر) وكركوك وديالى ، كما يعيشون في مناطق اخرى من العراق ، لحملة تهجير قسري في اعقاب سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مدينة تلعفر ومدينة آمرلي لأسباب طائفية وعرقية حيث فر قسم منهم الى مناطق وسط وجنوب العراق ، وقسم اخر الى اقليم كردستان ، كما كان التركمان هدفا لهجمات المتشددين في كثير من الاحيان من أجل الصراع على السلطة بين الكرد والحكومة المركزية .

تاريخيا تعرض الايزيديين او اليزيديين وهم مجموعة دينية اجتماعية لها خصوصياتها التاريخية ومعتقداتها الدينية الى سفك دمائهم وهتك نسائهم وهدم قراهم ومحاولات لمسح هويتهم التاريخية لأسباب سياسية ودينية واقتصادية ، واتهموا دوما بالكفر والمروق على الدين ، رغم انهم ينفون ذلك بشدة ، مؤكدين انهم مؤمنون بالله ، كما حصل لهم من قبل سلاطين الدولة العثمانية ، وكذلك من بعض القبائل الكردية فيما يعرف (مشروع محمد الرواندوزي) ، ومع الانفلات الأمني الذي ساد العراق بعد اسقاط نظام صدام حسين الاستبدادي وتغلغل الجماعات الارهابية وقيامها بحملات دموية استهدفت مختلف الجماعات والطوائف ، تعرض الإيزيديون في ١٤ اب ٢٠٠٧ الى هجوم ارهابي كبير راح ضحيته ٨٠٠ شخص ، ووفقا لمصادر الأمم المتحدة اضطرت كثير من النساء الايزيديات اعتناق الاسلام والزواج من مقاتلي داعش للنجاة من الاغتصاب والسبي والقتل ، اما التي رفضن اعتناق الاسلام فقد سجنهن وبعدها تم اغتصابهن من اكثر من شخص للمرأة الواحدة .

كما شهد الشبك ايضا تدمير مساجد ، مزارات ، اضرحة ومواقع اثرية ، وعمليات قتل واختطاف ونهب ممتلكات في قرى الشبك كقرية عمر كان ، وقرية القبة ، وقرية طبرق زيارة وقرية علي رش وهاجر غالبيتهم الى وسط العراق واستقروا في مدينة النجف الاشرف وكربلاء المقدسة .

اما الكاكائيون و يعرفون باسم اهل الحق أو اليارسانيون ، يسكنون بصورة رئيسية جنوب شرق كركوك وفي سهل نينوى قرب داقوق والحمدانية ، وبسبب ممارساتهم ومعتقداتهم المميزة ، تعرضوا الى الاضطهاد لكونهم كنومون بشأن معتقداتهم .

واخيرا وبإيجاز المطلوب من الحكومة العراقية بالدرجة الاولى ومن حكومة اقليم كردستان بصفتها المسؤولين الرئيسيين عن الاوضاع الحياتية للمواطنين وما يعانونه ، وخصوصا النازحون في مخيمات النزوح بوضع خطة استراتيجية شاملة لمعالجة الحالة الانسانية والقانونية على المدى الطويل بتوفير الامن ، واعادة اعمار المناطق المدمرة ، وتوفير الخدمات وتسهيل سبل عودة النازحين الى مناطقهم ، وتعريض المتضررين من خلال التمويل الحكومي والدولي ، والمباشرة بالانضمام الى نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية لتقديم كل من عمل وساهم الى ما وصلت اليه الاوضاع في العراق الى القضاء .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

اقامت الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد ، ندوة حوارية بمناسبة الذكرى الخامسة لاستباحة مدينة الموصل وسنجان وسهل نينوى ومناطق اخرى من الاراضي العراقية من قبل تنظيم داعش الارهابي ٢٠١٤ ، والمسيحيين كلدان سريان وأشوريين وأرمن وما عانتها تلك الاقليات العرقية والدينية والمذهبية من الأيزيديين ، والتركمان في تلعفر ، والشبك والكاكائيين وغيرهم ، في مقر الجمعية الكائن في بغداد الكرادة شارع ٥٢ في يوم السبت المصادف ٣ / ٨ / ٢٠١٩ الساعة العاشرة صباحاً .

حضر الندوة جمع من نشطاء حقوق الإنسان ومثلي منظمات المجتمع المدني وشخصيات وطنية ، وتضمنت الندوة الحوارية كلمة للجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد ، ألقاها رئيس الجمعية المحامي حاتم السعدي ، استعرض فيها معاناة أهالي الموصل الحدياء والاقليات من استباحة لمدينة الموصل وسنجان وسهل نينوى ومناطق اخرى في محافظات ديالى وصلاح الدين والأنبار وكركوك وبعض اطراف بغداد ، وما تعرضوا له من اضطهاد وإنهكاكات ف ضة تصل الى الإبادة الجماعية ، من خلال التهجير القسري والقتل والإعدام والسبي والاغتصاب وتعرضهم للتحويل الديني القسري ، وتدمير الآثار التاريخية ودور العبادة ونهب الممتلكات والمستمسكات العامة والشخصية ، وفق عنف مبرمج لإزالة هذه المجتمعات الأصيلة بشكل دائم من المناطق التي عاشوا فيها لقرون طويلة .

وبعدها قرأ السيد « علي جاسم حمودي » عضو الهيئة الادارية للجمعية بيان المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان الصادر في ١ / ٨ / ٢٠١٩ حول الذكرى الخامسة لاستباحة الموصل وسنجان وسهل نينوى والاراضي العراقية الاخرى ، وضرورة الاسراع في محاسبة ومعاقبة مسببي الكارثة الإنسانية وجريمة سبايكر والصقلاوية وسجن بادوش وضحايا المقابر الجماعية ، والتسامي على الجراحات العميقة وتحرير بقية الرهائن المختطفين كافة بلا استثناء من سطوة هجم الوحشية والشر .

واختتمت الندوة بمداخلات وملاحظات من قبل السادة الحضور ، مما اثري الندوة توضيحاً ومعرفة ، واستمرت الندوة ساعة ونصف .

كلمة الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد في الندوة

عانت ولا زالت تعاني الاقليات الدينية والعرقية في منطقة الشرق الاوسط وبالأخص في المنطقة العربية ومن ضمنها العراق اضطهادا مستمرا ودائما من قبل الانظمة الحاكمة يصل في بعض الاحيان الى ما يشبه الإبادة الجماعية ، وبطرق مختلفة من خلال التهجير القسري والقتل والسبي على الهوية ، ليس من قبل الحكومات فحسب بل ومن الجماعات الارهابية ايضا ، كما حدث في مناطق نينوى عام ٢٠١٤ م ، حيث اثار غزو تنظيم داعش الارهابي موجة من النزوح فتم اقتلاع اكثر من ٢ مليون شخص جلهم من الاقليات العرقية والدينية من المسيحيين والتركمان واليزيديين والشبك والكاكائيين مع الالاف من المقتولين واكثر من ذلك العدد من جرحى ومخطوفين ، اضافة لتعرضهم للتحويل القسري الديني ، والاغتصاب ، وتدمير اماكن العبادة ، واختطاف الاطفال ، ونهب الممتلكات وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان . ويبدو أن هذا العنف هو جزء من استراتيجية لإزالة هذه المجتمعات بشكل دائم من المناطق التي عاشوا فيها لقرون .

وبعد سيطرة داعش في حزيران ٢٠١٤ على مدينة الموصل وانسحاب الجيش العراقي منها ، واجه المسيحيون ظروف صعبة لعدم استقرار الوضع الأمني وتهديد حياتهم بالخطر ، حيث تم تخييرهم ما بين الدخول في الاسلام أو دفع الجزية أو القتل ، وبعد ذلك تم تحديد مدة ٢٤ ساعة لخروجهم

نداء المرصد السومري لحقوق الإنسان حول ضحايا الإختطاف والاختفاء القسري

تصريح اعلامي / هيئة الدفاع تتابع تقرير بعثة الامم المتحدة في العراق (يونامي)

في الثلاثين من أغسطس آب من كل عام ترتفع الأصوات الحقوقية لقراءة حصيلة النضال اليومي المرير في مسيرة التصدي لجريمة الاختفاء القسري ومنع إفلات المجرمين من العقاب.. وذلك على وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم (٦٥/٢٠٩)، الصادر بتاريخ ٢١ يناير كانون الثاني ٢٠١٠، باتخاذ هذا اليوم [٣٠ أغسطس آب] يوماً دولياً لضحايا "الاختفاء القسري"، خاصة في ضوء ما سجلته التقارير الأممية والمحلية من تفاقم الجريمة وتحويلها إلى ظاهرة تصفوية بشعة بحجمها !

وهذا هو واقع الحال عراقيًا، في ظل ظروف الحرب الطائفية وتفصيل مجرياتها، وفي ظل الانفلات الأمني وتفشي سطوة المجموعات المسلحة من عصابات مافيوية منظمة وميليشيات مسلحة.. حيث تنشط جرائم الاختطاف وارتكاب التعذيب الجسدي والنفسي والاعتصاب ومن ثمّ التغيب والإخفاء القسري كل بإطار ما يقره القانون من تشخيص لطابع الارتكاب .

إن المرصد السومري لحقوق الإنسان يعرب عن شديد قلقه للتعاظم المتراخي للدولة والأحزاب المشاركة في قرار السلطة حيث تُدفع القضية لمناطق الإهمال والإغفال على الرغم من أنها تطلّ عشرات آلاف الحالات وتمسّ حيات ملايين العراقيين والعراقيين ممن يسعى للخلاص من سطوة التمييز الطائفي وما يتبعه من صراعات وما تختلّقه من أجواء ثأرية انتقامية تغلغلها ظاهرة التقارير الكيدية والإيقاع بالآخر بتلك الخلفية الطائفية المقيتة .

وإذا لا نكتفي هنا بالإدانة والإعراب عن القلق فإننا نسجل مطالب الأصوات الشعبية لإنهاء حالات التغافل عن ظاهرة الاختفاء القسري، بما فيه جرائم الاعتقال الكيفي والاحتجاز بصورة تخترق الإجراءات القانونية وترتكب جريمة الاختطاف والتغيب أو تلك التي تفضي إلى توفير أجواء الاختطاف من عناصر مختلفة وبظروف تفصح لعتاة المجرمين ارتكاب مختلف الفظائع من اغتصاب وتعذيب وابتزاز وتهويل بالجنث كما ظهر في حالات عديدة جرى ويجري التعامل معها بإهمال مفوض بقصد التعمية وتقرير الجريمة بلا عقاب وبلا حل ولا تحقيق للعدالة .

إنّ الكارثة المتكررة اليوم، هو عدم الاكتفاء بإهمال ظاهرة "الاختفاء القسري" وإنما تسجل التقارير أيضاً، توسع ظاهرة ابتزاز الشهود على حالات الاختفاء سواء من العامة أم من أقارب المختفين والمختفين وارتكاب مختلف أشكال الضغط والمضايقة وسوء المعاملة لدرجة إرهابهم وإثارة الرعب والهلع لديهم، بالمخالفة مع "الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري" ومع أي دور للقوانين التي يفترض أن تحمي الشهود وكل محيط الضحايا ومنه المجتمع بوجوده الأشمل .

إن الميليشيات المسلحة تستغل ارتكاب جريمة "الإخفاء القسري" بصورة استراتيجية لتكريس سطوتها وسلطانها وفرض إرادتها على المجتمع والدولة بإخراص أصوات الرأي العام التي تقف ضدها، إذ تدرك تلك القوى العنيفة المسلحة معنى إشارة الهلع ليس على الدائرة الضيقة المباشرة للضحية المختفي قسرياً وإنما على مجمل المجتمع ودوائر الدولة ومؤسساتها في حركة ابتزاز وضغط سياسي على الضحايا والخصوم جميعاً .

وفي خضم تفاقم تلك الظاهرة في عراق ما بعد ٢٠٠٣ ومعانيها الإجرامية، يستمر الضغط على الناشطات والناشطين الحقوقيين، ومحاولات توجيه الشهود، وابتزاز المحامين وحتى تجسير القوانين والآليات التي تُعنى بمكافحة الإرهاب وتحويلها لأدوات تنتهك الحقوق والحريات، فضلاً عن إفلات المجرمين المكتشفة جرائمهم من العقاب في ظل تعقيدات إدارة السلطة المحلية في البلاد .

إن مرصدنا الحقوقي في إطار مجمل حركتنا الحقوقية العراقية إذ يستنكر حال التغافل والإهمال الساعي للطمطمة على الظاهرة ، يدين الموقف السلبي ويرى أنه موقف لا يتحدد بإدامة الظاهرة وإنما يدفع المجتمع لصراع طائفي قاس سيعيد إشعال الحرب الطائفية المقيتة .. وعليه لابد من موقف حازم حاسم يوقف الظاهرة بإطلاق سراح فوري والكشف عن كل الملباسات التي دعت لاختفائهم طوال السنوات المنصرمة وتعويضهم وتأمين وجودهم وحقوقهم وحرياتهم وتلبية مقتضيات العدالة وإنصافهم مع قرار معاقبة فعلية وعلى وفق القوانين لكل من ارتكب أو ساعد في ارتكاب تلك الجريمة.. إن الكشف اليوم عن القوى التي ارتكبت الجريمة ووقفها عما ارتكبت ومحاسبتها سواء كانت مشرعة أم غير مشرعة سيكون مدخلا وطريقا للسلم المجتمعي ولتحقيق العدل وحماية الحقوق والحريات وإطلاق مسيرة بناء الدولة القوية العادلة، دولة الحقوق والحريات التي تُعنى بالإنسان عبر تحقيق التنمية والتقدم في ظل السلام والأمن والأمان .

٣٠ أغسطس آب ٢٠١٩

المرصد السومري لحقوق الإنسان

تابعت هيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق تقرير بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) وتعرض هنا مقتطفات منه . قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيدة جانين هينيس- بلاسغارت أثناء انعقاد مجلس الامن الدولي دورته الحالية، تقريرها حول الوضع في العراق وتأثير نقص التمويل على برامج الاستقرار بقيمة ٣٠٠ مليون دولار و ٥٠٠ مليون دولار للمساعدات الانسانية في ظل اضطرابات أمنية تعيق تعافي البلاد، دعت فيها الى حث الدول على المواصلة في تقديم الدعم المادي وحثت الشركاء في التنمية على مواصلة تمويلهم لبرنامج التعافي والقدرة على مواجهة الأزمات (RRP)، وخاصة من خلال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي .

وقد تمكن العراق خلال هذه الفترة من إعادة ٤,٣ مليون نازح الى ديارهم، لكن هناك تراجع في إعادة حوالي ١,٦ مليون نازح ما زالوا في انتظار العودة الى ديارهم بسبب النقص الحاد في البنى التحتية والخدمات الصحية والتعليمية .

وتطرقت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة الى الجانب السياسي والأمني الذي تواجهه الحكومة العراقية بالقول: إن العراق يحمل آثاراً ماض شديد الوطأة بينما تستمر التحديات الحالية في إبطاء التقدم ، وأضافت : «الحقيقة القاسية هي أن الحكومة تحتاج إلى الوقت لمحاربة المصالح الحزبية الضيقة العديدة الموجودة ، وتحتاج وقتاً لتحقيق الوعود ، وبنفس القدر من الضرورة ، تحتاج الأحزاب السياسية وغيرها من الأطراف إلى الوصول إلى تفاهم مشترك بإعطاء الأولوية لمصالح البلاد قبل كل شيء ، وفي نهاية الأمر، يجب أن يكون واضحاً أن الحكومة لا يمكنها القيام بذلك وحدها - إنها مسؤولية مشتركة » .

وأشارت إلى أن بعض التعديلات الأخيرة على قانون انتخابات مجالس المحافظات تشكل «مصدر قلق كبير» و«تنتقد تعديل نسبة ١,٩ من سانيغو، وأضافت أن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ستواصل تسليط الضوء على أهمية الاقتراع العام والحاجة إلى الشفافية والمساءلة للمؤسسات والعمليات الانتخابية ، وأن كل ذلك أساسي للشمول والمصادقية لهذه الانتخابات ، واثنت على تحسين العلاقات بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم والمناقشات الفعلية بأشراف مساعي ليونامي الحميدة لمعالجة وتطبيع الوضع في كركوك ، وتسوية قضية سنجار خدمة لأهالي المنطقة .

ورحبت السيدة هينيس-بلاسغارت بجهود الحكومة لوضع جميع المجموعات المسلحة تحت سيطرة الدولة، مؤكدة أن إصلاح القطاع الأمني يشكل ضرورة. وقالت: «مما لا شك فيه أن سياسة عدم التسامح مع أي طرف مسلح خارج سيطرة الدولة هي السبيل للمضي قدماً» .

وأثنت الممثلة الخاصة على القيادة العراقية «لالتزامها الثابت بالدبلوماسية المتعددة الأطراف» في سعيها لجعل العراق «ساحة لقاء للاستقرار وليس مكاناً للصراع بالوكالة» في سياق إقليم محفوف بالمخاطر. وقالت : «من هذا المنطلق، ينبغي علينا أن نكون بعيدي النظر وأن ندرك بأن التوترات الراهنة يمكنها بكل بساطة أن تتسبب في ضربة هائلة لكافة المساعي الوطنية والدولية الرامية لإعادة بناء عراق مستقر ومزدهر. ويتعين علينا ألا نذخر جهداً لتجنب مثل هذا المآل » .

ورحبت السيدة هينيس-بلاسغارت بالتعرف مؤخراً على رفات عدد من الكويتيين المفقودين منذ نزاع الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ وعدته تقدماً هاماً، وقالت : «أمل حقاً أن تمنح الاكتشافات الأخيرة في النهاية بعضاً من العزاء -أخيراً- لأسر المفقودين التي تُعرب لها عن عميق تعاطفنا.» وذكرت أيضاً أنه بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٩، قامت الحكومة العراقية بتسليم أكثر من ٤٠,٠٠٠ كتاب كويتي يخص الأرشيف الأميري والمحفوظات الوطنية إلى السلطات الكويتية . وأثنت الممثلة الخاصة على شجاعة قوات الأمن التي ما زالت تخوض قتالاً ضد فلول داعش، وأشارت إلى أن مسألة إعادة مقاتلي داعش السابقين لا تزال تشكل تحدياً للعراق ، وقالت إن هناك حاجة إلى حوار منظم للتحديد بدقة كيف ستتعامل حكومة العراق مع هذه العملية، والتي ستحدد بدورها طرائق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة بهذا الصدد، مشددة على الأهمية القصوى لضمانات قوية بشأن الاحتجاز والإجراءات القانونية والمحكمة العادلة .

الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق

رسالة مستعجلة من الجمعية العراقية للمتقاعدين



الى / دولة رئيس الوزراء المحترم معالي وزير المالية المحترم معالي الأمين العام لمجلس الوزراء المحترم السيد رئيس هيئة التقاعد الوطنية المحترم لا يخفى على حضراتكم وانتم الادري بما تعانيه شريحة المتقاعدين من تدن كبير في مستواها المعيشي الذي يصل اغلب الاحيان الى حد الكفاف حيث لم تعد تلك المعاشات تلبى حاجاتهم الاساسية اليومية حتى في حدها الأدنى ولنصف المدة المقررة مما اضطرهم للبحث عن أي عمل رغم كبر سنهم حيث بلغوا من العمر عتيا اضافة الى معاناتهم من مختلف الامراض المزمنة المرافقة للشيخوخة وما زاد الطين بلة تلك الاعباء المعيشية الاضافية التي راكمتها ابناءؤهم عليهم نتيجة غياب فرص

العمل مما اناخت ظهورهم بحملها الثقيل ولاهمية ذلك لابد من التفكير جديا بايجاد الحلول الناجعة لانقاذ الملايين من المتقاعدين من غصة المعاناة. وانطلاقا من واجبنا الأخلاقي والمهني كجمعية باعتبارنا ممثلين لهم ومجازين وفق قانون منظمات المجتمع المدني رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ من دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة للامانة العامة لمجلس الوزراء فقد بدأنا المطالبة بتسريع قانون التعديل الاول لقانون التقاعد الموحد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ باعتبار أن ذلك اصبح حاجة ملحة جدا وغير قابلة للتأجيل فقد رفعنا مقترحاتنا الى مجلس النواب من خلال النائب هيفاء الامين حيث اعدت استنادا لذلك مقترح قانون للتعديل الاول تم رفعه للنائب الاول لرئيس مجلس النواب الاستاذ حسن كريم الكعبي الذي احواله للجنة القانونية ومن ثم للجنة المالية اضافة الى مقترح تعديل اخر تقدم به النائب وجيه عباس وتم مناقشة المقترحات باستضافة السيد رئيس هيئة التقاعد الوطنية الى اللجنة القانونية. وبعدها ارسلت المقترحات الى الامانة العامة لمجلس الوزراء ومازال المقترح الموحد امام الامانة لغرض مناقشته.

المتقاعدون وجمعيتهم يناشدونكم بالنظر لمطالبهم بعين الرضا وتتفعلون ايجابيا معها سيما ونحن نرى تلك المقترحات التي سنعملها ادناه متوازنة من الناحيتين المالية والقانونية وان تضمنوها موافقتكم واقرارها لغرض ارسالها الى البرلمان من اجل اكمال التشريع ودرج تخصيصاته ضمن موازنة عام ٢٠٢٠ لضمان تنفيذها اعتبارا من بداية العام القادم وادناه اهم مقترحاتنا :-

١- تعديل المادة (٢١ رابعا) من القانون وتقرأ على النحو التالي... يكون الحد الأدنى للراتب التقاعدي (٦٠٠) ألف دينار شهريا وتعديل الرواتب الاعلى على ضوء مقدار الزيادة او نحو ذلك ثم يضاف لها مخصصات غلاء المعيشة والشهادة حسب النسبة المقررة في القانون او التي ستقرر لاحقا.

٢- شمول كافة المتقاعدين الذين احيلوا الى التقاعد قبل ١/١/٢٠١٤ بنفس التعليمات التي تضمنها قانون التقاعد الموحد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ التي طبقت على المحالين بعد نفاذه على حد سواء تحقيقا لمبدأ العدالة وبدون تمييز بين ابناء الشريحة الواحدة.

٣- اعادة سلم الرواتب الى ما كان عليه قبل تخفيضه في الربع الاخير من عام ٢٠١٥ من قبل مجلس الوزراء بسبب النفقات العسكرية خلال الحرب مع داعش حيث تزامن مع نسب الاستقطاعات البالغة ٣٪ ثم ٣٨٪ وقد اوقفت الاستقطاعات بداية عام ٢٠١٨ ولكن التخفيض بقي لحد الان.

٤- مساواة معاقبي الجيش السابق مع الجيش الحالي دون تمييز.

٥- احتساب نسبة العجز للجرحى والمعاقين من الجيش السابق اسوة بمعاقبي ضحايا الارهاب.

٦- اعادة احتساب رواتب المعلمين والمدرسين من الذين احيلوا الى التقاعد اعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ والذين تم تسكينهم اقل من استحقاقهم بدون وجه حق مما خلق فارق كبير في الراتب التقاعدي بينهم وبين اقرانهم الذين احيلوا بعد عام ٢٠٠٩ بلغ اكثر من ٣٠٠ ألف دينار شهريا نتيجة الغاء التسكين الظالم عن اللاحقين وبقاءه على الاولين رغم تساويهم في المؤهل وعدد سنوات الخدمة المؤدات.

٧- تعديل المادة (٩/٢١) وتقرأ على النحو التالي (اذا احيل الموظف الى التقاعد وله خدمة تقاعدية لا تقل عن (٢٥) سنة بدلا من (٣٠) سنة تصرف له مكافأة نهاية الخدمة اسوة لما يجري به التعامل مع الموظفين المدنيين في وزارة الدفاع.

٨- شمول شهادات الاعدادية ودور المعلمين بمخصصات الشهادة اسوة بالشهادات الاخرى.

٩- اعادة النظر بتسكين المتقاعدين حسب الدرجة الوظيفية التي احيلوا منها.

١٠- تعديل النسبة التراكمية وجعلها ٣٪ بدلا من ٢.٥٪ عن كل سنة خدمة تقاعدية.

١١- تعديل نسبة مخصصات غلاء المعيشة وجعلها (١.٥٪) بدلا من (١٪) نظرا لارتفاع اسعار المواد الغذائية والصحية والانشائية واسعار بدلات الاجار وغيرها

آملين استجابتكم لتلك المناشدات انصافا للخدمات الجليلة التي قدمها البناة طيلة سنوات شبابهم المنتج في بناء صرح العراق العظيم... وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

مهدي عزيز عبد الحسن العيسى

رئيس الجمعية العراقية للمتقاعدين

٢٠١٩/٩/٦

الجمعية العراقية لحقوق الانسان /أمريكا تشارك في ندوة لمنظمة السلام العالمي



شارك نائب رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الأمريكية السيد هشام الاسدي في الندوة الحوارية التي اقامتها منظمة السلام العالمي تحت شعار « دفع المجتمع لبناء السلام » في قاعة قصر راين بمدينة وورن في ولاية مشيغان الامريكية .. بحضور نخبة من منظمات الجالية والاعلاميين والناشطين والمهتمين في الشأن العام .

في البدء رحب السيد ديفيد ميكو بالحضور والسادة المحاضرين وهم كل من السيدة كيل هامبلتون الخبير الاقدم لبرامج مؤسسة السلام العالمي في واشنطن والسيد جان ديكسون مسؤول العلاقات مع الحكومة الامريكية للذان قدما نبذة عن عمل المؤسسة .. وعن اهمية الحوار والفرق بين صنع السلام والمحافظة على السلام، ودور بناء الهوية المشتركة في بناء السلام .

ثم فتح باب الحوار والمناقشة فقدم نائب رئيس الجمعية مداخلة قيمة اكد فيها على ضرورة إشاعة السلام والتسامح بين كافة الشعوب ونبذ الحروب انطلاقاً من مبادئ وقيم حقوق الانسان، ومناهضة الفكر المتطرف .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان
في الولايات المتحدة الأمريكية

٢٠١٩/ آب/ ٢٨

مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي تصدها العقلية الذكورية .. والكوتا النسوية لم تنصف المرأة

نورس حسن

يفضل الكثيرون توكيل محام بدلا عن محامية، وفق تصور ان المرأة ضعيفة وغير مدركة للقوانين كالرجل»، وأردفت بقولها «التمييز ضد المرأة لا ينحصر في المؤسسة القضائية والتشريعية فحسب، بل يمتد الى كافة جوانب المجتمع وعلى مستوى تعاملات المواطن البسيط الذي يفكر في الغالب بعقلية ذكورية» .

من جانب آخر قالت مسؤولة فريق ايتن لحقوق الانسان انسام سالم ان «اغلب النساء اليوم في المجتمع لا يملكن الثقة الكافية بأنفسهن وبأهمية دورهن في المعتزك السياسي وفي الحياة الاجتماعية» .

وأرجعت أسباب تهميش المرأة، حتى الشجاعة وصاحبة الكفاءة في الجانب السياسي، الى «هيمنة الأحزاب الدينية التي تشكل عائقا مقيدا لنشاط المرأة داخل الكتل السياسية، فضلا عن عدم تشجيع الاسر وسطحية المجتمع، وكلها مجتمعة تساهم في إضعاف المرأة وإحباطها وثنيها عن اتخاذ خطوات جسورة كهذه» .

وأدلت سالم بأرائها عن نظام الكوتا الذي اعطى فرصة تمثيل أكبر للمرأة في المجال التشريعي والرقابي فقالت ان «اغلب النساء اللواتي تبوأن مناصب عن طريق نظام الكوتا وعلى مدى سنوات، لم يكن بالكفاءة المطلوبة» .

وأوردت مسؤولة فريق ايتن لحقوق الانسان بعضا من الحلول التي تقترحها، منها «توعية المرأة بأهمية مشاركتها سياسيا واجتماعيا عبر إنشاء معاهد لإعداد قيادات نسوية من قبل الحكومة لتدريب النساء الراغبات في الترشح للانتخابات والمشاركة السياسية. بالإضافة الى تعزيز المناهج الدراسية لكلا الجنسين وإبراز دور المرأة سواء على الصعيد السياسي او الاجتماعي وسبل تطوير امكاناتها وجعلها قادرة على تولي المسؤولية» .

وأشارت الى ان «التصرف غير المحبب من النائب ولّد لديها شعوراً ان المرأة داخل البرلمان العراقي محددة بإطار معين. ولا يقتصر تهميشها على المداخلات فقط انما في اتخاذ القرارات ايضاً، حيث يتم داخل الغرف المظلمة ومن قبل مجلس ذكوري بحت مبني على مصالح حزبية وشخصية بعيدا عن مشاركة المرأة» .



ولفتت الى ان «تجسيم دور المرأة مقصود، وخير دليل على ذلك حل وزارة المرأة، كما كانت هناك مساع ترمي الى دمج لجنة المرأة والاسرة والطفولة مع لجنة حقوق الانسان النيابية خلال الدورة البرلمانية الحالية، لكن بفضل جهود وإصرار النائبة هيفاء الأمين أمكن الحيلولة دون ذلك» .

واعربت السيدة عن اسفها لما نجم عن نظام الكوتا النسوية، الذي وفر عدداً من النساء في مجلس النواب على حساب الكفاءة والمهنية. وهي تعتقد ان كثيرات منهن لم يعملن على تطوير أنفسهن، لا سيما وانهن في غالب الأحيان لسان حال كتلهن واحزابهن. ومع هذا فهي ترى من الانصاف ووفق القانون ان تستمع إدارة المجلس الى مداخلتهن وآرائهن .

من جهتها، كشفت المحامية سماح ماجد لـ «طريق الشعب» ان «التحديات التي تواجه المرأة لا تقتصر على المشاركة السياسية بل وتشمل العديد من الجوانب الحياتية والعملية»، وأضافت «في مجال عملنا بالمؤسسة القضائية

ما زالت قضية تمكين المرأة ومشاركتها في عملية صنع القرار موضوعاً جديلاً ويحظى باهتمام الرأي العام العالمي والناشطين المدنيين والديمقراطيين، على الرغم من تجاهل وعدم اكثارات بعض الأحزاب السياسية لهذا الامر بسبب النظرة الدونية للمرأة، ولعل تخصيص عدد من مقاعد البرلمان للنساء، حسب نظام «الكوتا»، الذي اعتمد في الانتخابات البرلمانية لم يكن بنية خالصة لدعم المرأة وتعزيز مشاركتها في صنع القرار، او نظرا لأهمية دورها في الحياة السياسية والعامة، انما كان خطوة لكسب أصواتهن في الانتخابات والحصول على دعمهن دون مشاركتهن الفعلية، مع العلم ان الخاسر الوحيد في هذه العملية هو المرأة نفسها حيث دفعت الثمن غالبا جراء تهميشها وتراجع دورها كثيرا في ظل التحجر الفكري .

وفي هذا الموضوع تحدثت احدي البرلمانيات لـ «طريق الشعب» عن موقف حصل لها وهي النائبة يسرى رجب كمر عضو لجنة المرأة والاسرة والطفولة البرلمانية اذ قالت «عند مداخلتني في الجلسة الحادية والثلاثين لمجلس النواب، التي ناقشت موضوع التصويت على مقترح قانون التعديل الاول لقانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٩، قاطعني النائب الثاني لرئيس مجلس النواب د. بشير حداد الذي كان يدير الجلسة، بعبارة مفاجئة قائلاً : (هذا مو شغلج) .

واضافت «اعتقد ان هذا التصرف دليل واضح على عقلية سيادة النائب الثاني الذكورية والنظرة الثانوية الى المرأة داخل مجلس النواب، لان عمل النائبة لا يختلف عن عمل النائب من حيث التشريع والرقابة، لذا لا بد ان يتساوى التعامل معهما، وأنبه الى ان احدي مهامها هي الرقابة على أداء حكومة إقليم كردستان، باعتباري برلمانية في مجلس النواب العراقي» .

مناسبة الذكرى الخامسة لإبادة الإيزيديين .. العدالة عملية شاملة تتطلب نضالاً مستمراً وليست مجرد هدف يتحقق

سعد سلوم

على نحو متزامن مع حلول الذكرى الخامسة لإبادة الإيزيديين في سنجار كنت أقرأ كتاباً يتناول تقييم الأسئلة المشحونة والأساسية حول المحرقة (الهولوكوست) :

هل هي فريدة من نوعها؟ كيف يمكن مقارنتها بحالات الإبادة الجماعية الأخرى؟ ما الذي يشكل إبادة جماعية ، وكيف يجب أن يستجيب المجتمع الدولي لتحدي الإبادة الجماعية؟ وكان الجدل محتدماً بين أولئك الذين يخشون من أنه إذا تم اعتبار المحرقة أسوأ حالة من حالات الإبادة الجماعية على الإطلاق، فإن طابعها سيقول من معاناة الجماعات المضطهدة الأخرى ، على الجانب الآخر ، جادل آخرون بأنه ما لم يتم تأسيس تفرد الهولوكوست ، فسوف ينشأ ميل حتمي إلى تقليص أهميته الدائمة .

في سياق إحياء ذكرى الإبادة الجماعية للإيزيديين التي أحب أن أطلق عليها تسمية «الفرمان الأخير»، أدعو لكي يتم النظر للإبادة الإيزيدية بوصفها جريمة فريدة من نوعها في تاريخنا الوطني على نحو معادل للهولوكوست في السياق الأوروبي، لكن المماثلة لا تتعدى المقارنة في فظاعة الجريمة وفراقتها، بل تحفز على نحو مناسب تماماً مراجعة ثقافية وإخلاقية طويلة المدى، كما حدث أن شكلت المحرقة (الهولوكوست) بالنسبة للضمير الأوروبي حافزاً وصدمة لمراجعة علاقة الإبادة بالحداثة والتشكيك بقيم التنوير التي كان لها جانب مظلم، فضلاً عن تأثيرها على دراسات الإبادة ونطاق فهم وتطوير حقوق الإنسان .

إحياء الذكرى الإيزيدية ينبغي أن ينصب على تحفيز لحظة مراجعة مماثلة .

لقد زرعت بذور الجهد الجماعي للأهتمام بالإبادة قبل ستين عاماً، عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٢٦٠، المتمثل في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية

والمعاقبة عليها في ٩ كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٤٨ ، وعلاوة على ذلك، أعلنت الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ يوم ٢٧ كانون الثاني/ يناير، اليوم الذي قامت فيه قوات الاتحاد السوفياتي بتحرير معسكر أوشفيتز في عام ١٩٤٥ بوصفه اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الهولوكوست ، ومع إننا في العراق وإقليم كردستان ومناطق أخرى من العالم، نحيا ذكرى الإبادة الإيزيدية سنوياً بتاريخ مقترن بإرتكاب الجريمة، فبودي إن يتحقق حلم إحيائها بالأقتران مع حدث آخر، مع ذكرى التحرير الشامل وعودة النازحين، اليوم الذي يتم فيه تحرير جميع المختطفات الإيزيديات وعودتهن الى مجتمعهن، وعودة النازحين جميعاً الى المناطق التي هجروا منها .

في العام الماضي ناقشت بشكل موسع في مؤتمر مؤسسة يزدا لإحياء ذكرى الإبادة فكرة «أن لا مصالحة من دون عدالة»، وحددت على المدى القصير كيف يمكن أن تكون شروط هذه العدالة ، معاقبة الجناة والتعويض للضحايا وعودة النازحين و تحرير المناطق الإيزيدية من الصراع السياسي بين الكبار، لكن هذه السنة أود أن أحدث عن العدالة بوصفها عملية شاملة تتطلب نضالاً مستمراً وليست مجرد هدف يتحقق». وعلى نحو يرتبط بتحفيز لحظة المراجعة التي تحدثت عنها قبل قليل ، ولذا، سوف أركز على عملي من خلال مؤسسة مسارات لجعل ذكرى الإبادة حافزاً للمراجعة الشاملة، بهدف أن لا تتكرر المأساة مرة ثانية .

في هذا السياق فإن التعريف بالإبادة يعد أمراً غير منفصل عن لحظة تنوير تتعلق بالتعريف بالإيزيديين ومعتقداتهم وتاريخهم ، أعلم إنه أمر معقد. كيف تدرس الفظائع والآلام في بلد يخيم عليه عبء ثقل من مجازر وإبادات أرتكبتها الدولة ضد المجتمع ، أو ارتكبتها عراقيون ضد أخوانهم ومواطنيهم ، نحن لا نريد أن نغمض العين عن الماضي ، لإننا بهذه الحالة لن نرى الحاضر ، ومن لا يرغب في التذكر يصبح معرضاً لتكرار الحماقات نفسها ، لذا نريد أن نتذكر بشكل فاعل، وليس تذكراً على سبيل الإستعراض أو لخداع الضحايا .

ولذا، وفي سبيل جعل هذه المعرفة منهجية وشاملة ، أطلقنا هذه السنة بالإشتراك مع مؤسسات دينية وجامعية وزعامات دينية متنوعة «معهد دراسات التنوع الديني» الذي يعد خطوة مكملية لتأسيس المركز الوطني لمواجهة خطابات الكراهية التي أطلقناه العام الماضي ، هاتان خطوتان في عملية المراجعة والإصلاح تهدي بأدراك من كون تحقيق أرضية للعدالة التي هي عملية شاملة يتطلب مواجهة التنميط السائد للآخر، نعم ، بعد مرور خمس سنوات على الإبادة ما يزال الإيزيديون يتعرضون للتنميط وتستمر حالة الجهل والتجهيل بهم ، ويظل النضال من أجل تغيير الصور النمطية هدفاً يتحقق عبر خطوات ، وإذا أقيمت نظرة سريعة على خطابنا الثقافي والإعلامي فستجد إنه عادة ما يجري تصوير الأقليات بطريقة نمطية من خلال تعميمات واسعة النطاق للسمات المتصورة للفئة ككل ، والتي تكون سلبية (النظر لهم كضحايا على سبيل المثال يجردهم من المساواة ولا يستعيدهم على مستوى الشريك الفاعل) ، فضلاً عن تطور تغذية الافتراضات والآراء الخاطئة وغير الدقيقة لمواقف تمييزية وأوجه تعصب راسخة ، وتسفر هذه التصورات النمطية عن وصم أقليات دينية بأسرها ونزع الطابع الإنساني عنها ، يعزز هذا التصوير السلبي الآراء الراسخة في الأقليات الدينية باعتبارها «الآخر»، ويديم الأفكار المتعلقة بالحرمان وعدم المساواة على المستوى الهيكلي ، لا سيما حين لا يساهم الإعلام أو المثقفون في تقديم عرض أوسع نطاقاً وأكثر دقة للحالات التي تواجهها الأقليات الدينية بسبب هذا التنميط المتوارث ، وتبدو خطورة مثل هذه الصورة وإعادة إنتاجها من كونها تجعل العنف مقبولاً اجتماعياً، ومن الممكن ممارسته على نطاق واسع. هناك حزمة من الصور النمطية التي تمثل قوالب فكرية ثابتة تحفز سلوكاً معيناً تجاه الأقليات، يبدأ

بالتمييز والنبذ الاجتماعي وصولاً إلى الإقصاء السياسي، والنتيجة النهائية قد تكون «الإبادة» .

خلال سنوات من الأبحاث والدراسات والتقارير الميدانية، تفاعلت «مؤسسة مسارات» مع الأسباب الرئيسة للتطرف والتمييز الديني، وفي مقدمتها الجهل بالأخر في مناهج المدارس والجامعات، والتي خلقت أرضية خصبة للقوالب النمطية الشائعة، عن الكيانات الدينية، معتقداتهم، طقوسهم وحياتهم الاجتماعية. هذا بدوره يخلق بيئة لنشر التطرف والكراهية والتمييز الديني الذي يعزز العنف والإبادة الجماعية بين المجتمع. لذا، فإن عملنا على تأسيس معهد لدراسة التنوع جاء ليوفر الكتب والمناهج الدراسية وتدريب الأكاديميين ورجال الدين القادرين على تنمية وعي المجتمع بشأن أهمية التنوع الديني في إطار (الوحدة في التنوع) وإدراك (أهمية التنوع كمصدر غنى) للبلاد .

وهما أن المؤسسات الحكومية ذات الصلة تفتقر للقدرات، وأحياناً توفر الإرادة السياسية لإصلاح مناهج المدارس والجامعات بطريقة تعزز التنوع والتعددية الثقافية والتعايش بدلاً من التطرف والتمييز، فقد عقدنا العزم منذ عام ٢٠١٤ على إنشاء معهد مستقل للعمل لتأليف وتصميم مناهج عن الأديان وتدريب جيل من الأكاديميين ورجال الدين، نراهن على إنهم سينشرون قيم التنوع بين دوائرهم، وأعتقد إن تدریس الإيزيدية في المعهد منهج كتبه الإيزيديون أنفسهم، يمثل خطوة رائدة لمواجهة التصورات النمطية عن الإيزيديين، وينطبق الأمر ذاته على تدریس معتقدات المكونات الدينية الأخرى .

يتضافر هذا العمل مع توفير تحليل منهجي لازم لمواجهة الكراهيات التي تنخر روح المجتمع وتبدد طاقته الخلاقة، هذا هدف ينبغي أن نسعى له ونعمل جميعاً من أجله، وقد أطلقت مسارات في عام ٢٠١٨ مركزاً متخصصاً برصد وتحليل خطابات الكراهية، ولتبيان أهمية هذا التحدي فقد كشفت دراسة صدرت عن مسارات عام ٢٠١٨ عن تلقي المواطن العراقي ٣٧ كراهية يومياً من مختلف وسائل الإعلام مع الاستعداد

لخوض الانتخابات، بينما ارتفعت إلى معدل وصل إلى ٧٦ رسالة كراهية يومياً في الفترة من العام نفسه خلال الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان .

ومع أن رسائل الكراهية لا تسفر جميعها عن ارتكاب جرائم فعلاً بدافع الكراهية، فإن تلك الجرائم قلما تحدث من دون حالة مسبقة من وصم الفئات المستهدفة ونزع الطابع الإنساني عنها، لذا، أعتقد إن من الأهمية بذل المزيد من الجهد من أجل رصد خطاب الكراهية والتحريض عليها والتصدي لها في الوقت المناسب من أجل منع التوترات وأعمال العنف التي من شأنها الإضرار بالنسيج المجتمعي ووحدة مجتمعاتنا واستقرارها، وعمل معهد دراسات التنوع والمركز الوطني لمواجهة خطابات الكراهية يوفران أرضية معرفية عن التنوع الديني تسهم في معالجة جذور الجهل المؤدية لنمو خطابات كراهية تقوم على فكرة «الأنسان عدو ما جهل» .

سوف أشارككم على سبيل التوضيح بمثال واحد من نتائج تقرير جديد صدر عن مركز مواجهة الكراهية تحت عنوان (الدولة العميقة : تحليل مجتمع الكراهيات العميقة والمنفلتة) كان حصيلة جهد تطوعي لألف وسبعة (١٠٠٧) من الراصدين الذين تم تدريبهم على مراحل طوال عامي ٢٠١٨-٢٠١٩، أنصب عملهم على رصد ٣٦١٨ موقِعاً وصفحة وحساب على فيس بوك، و ٣٥ / قناة تلفزيونية و ١٠ / من الصحف المحلية، المثال المنتقى يتعلق بخطابات الكراهية ضد فوز نادبة مراد بجائزة نوبل للسلام، تظهر الأرقام التي تم رصدها توجه ٣٢٥٦ رسالة كراهية موجهة ضد نادبة بسبب فوزها بجائزة نوبل، وتنقسم كالتالي : ١٣٠٢ / رسالة كراهية من النساء، و ٣٢٦ من شخصيات عامة، و ٦٤٨ من أتباع ديانات غير مسلمة، و ٩٨٠ رسالة كراهية من رجال مسلمين، هذه الأرقام توفر معطيات ترسم لنا خريطة دقيقة عن أزمات فقدان الثقة ومسارات الكراهية التي تعبد الطريق للعنف الذي قد يتفجر في أي لحظة .

أنهي المقال بالدعوة إلى مقترحين :

١ - أقترح تدریس الإبادة الجماعية في الجامعات العراقية، إذ أعتقد إن إدراج الإبادة كجزء من المنهج الدراسي للتاريخ الوطني في المرحلة قبل الجامعية وفي منهج حقوق الانسان التي تدرس في الجامعات

يعد جزءاً من العدالة كعملية شاملة، إذ تمثل الإبادة انتهاكاً من أشد انتهاكات حقوق الإنسان في تاريخ البشرية، ويجب أن تضطلع هذه الجريمة بدور واضح في تطوير وعي العراقيين بحقوق الإنسان، إن دراسة الإبادة تساعد الطلاب على التفكير في استخدامات السلطة وإساءة استخدامها من قبل نخب «البنزس» الطائفي ومقاولي الكراهيات، ومسؤولياتهم عند مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، ويمكنها أن تزيد الوعي بإمكانية حدوث عمليات الإبادة الجماعية في العالم المعاصر. علاوة على ذلك، يمكن لها مساعدتهم على تطوير فهم تداعيات خطابات الكراهية والعنصرية والقوالب النمطية في أي مجتمع وتنمية الوعي بقيمة التنوع في مجتمع تعددي وتشجع على مراعاة حساسية مواقف الأقليات، لذلك، وإلى جانب الكثير من الفئات التاريخية والمعاصرة التي ارتكبت ضد حقوق الإنسان في تاريخ العراق والمعاصر، والفئات التي ارتكبت ضد اليهود وجماعات أخرى في الحرب العالمية الثانية، وفي ما بعد الحرب الباردة في راوند و يوغسلافيا السابقة و دارفور ينبغي إن لا يكون تدریس الإبادة الجماعية موضع جدل .

٢ - إقترح تشكيل فريق من الخبراء العراقيين والدوليين في مجال تعليم الإبادة وإحياء الذكرى وليكن اسمه (التحالف الدولي لإحياء ذكرى الإبادة)، يضم التحالف باحثين وخبراء حقوق الإنسان والأكاديميين، والناجيات، والناشطين في سياقات مماثلة وشبيهة، في هذا السياق أود أن أعلن أنني فخور كوني جزء من فريق من الخبراء الدوليين الذين يعملون في هذه السنة على إطلاق جائزة دولية تكرس للناشطين في مجال التعريف بالإبادة، أتمنى ان أرى فريقنا الصغير من الخبراء الدوليين يتسع ليتحول إلى تحالف دولي لإحياء ذكرى الإبادة، وإلى شبكة دولية من الخبراء بشأن الإبادة وما يتصل بها من قضايا، على نحو يعزز التعاون الثقافي والتعليمي بين مختلف المجتمعات التي كانت ضحية المجازر والإبادات، ويوفر فرصة حقيقية للأجيال المقبلة من أجل منع تكرارها .

يواجه المندائيون في العراق شبح الانقراض

سعد سلوم



الانقراض ، ويقدر «المونيتور» عدد من تبقى من المندائيين في العراق بحدود ٣ آلاف مندائي .

استجابة لتحذيات تعرض

المندائيين لخطر الانقراض، صدرت وثيقة بعنوان «وثيقة الأمل المندائية» في ٤ تموز/يوليو من عام ٢٠١٨، بمبادرة من نخب قيادية في الطائفة خارج العراق، عرضت أبرز التحذيات التي تواجه المندائيين في المهجر، مشيرة إلى أن خطر انقراض الدين المندائي بات قريباً، بسبب «تبعثر المجتمع المندائي على شكل تجمعات صغيرة في بلدان أجنبية تسود فيها قيم وتقاليد وأديان أخرى، الأمر الذي أدى إلى تمزق النسيج الاجتماعي المندائي، وتكاد تلاشي التقاليد والعادات المندائية» .

وجاء مؤتمر «الأمل المندائي»، تطبيقاً لما جاء في الوثيقة، وكان انعقد بين ١٦ و ١٨ آب/أغسطس من عام ٢٠١٩ في أمستردام، بمشاركة ١٣٠ مندائياً من ١١ دولة لمناقشة مستقبل المندائيين في العراق والعالم ، ومن أهم مقرراته، تأسيس رابطة الشباب المندائي العالمي بهدف توحيد هوية وجهود المندائيين من النخب الشابة المهاجرة في كل أنحاء العالم .

وتعليقاً على هذا القرار، لخص أمين سر مجلس شؤون الطائفة المندائية في محافظة ميسان بجنوب العراق الناشط الشاب أسامة البدري مخرجات المؤتمر قائلاً: «شهد المؤتمر تأكيداً على تمكين الشباب من أن يحتل دوراً قيادياً في مسيرة العمل الطوعي المندائي في المستقبل» .

من جهة ثانية، شهدت نقاشات المؤتمر جدلاً حول ضرورة الإصلاح الداخلي ومواكبة روح الحداثة بالنسبة إلى أقلية تعتنق ديانة ألفتية ما زالت متمسكة بطقوسها منذ أكثر من ألفي عام، وفي هذا السياق، أكدت الوثيقة الختامية «التعامل الإيجابي مع معطيات العصر الحديث بثقة ورغبة أكيدة في التكامل المرن، الذي يحافظ على الهوية الثقافية المندائية ويدعم التميز والإبداع المندائي للأجيال الجديدة» .

الاتحادي في بغداد يطلب منه تخصيص كوتا خاصة للمندائيين في مجلس محافظة البصرة، إسوة بالمقعد الذي حصل عليه المندائيون في محافظة ميسان ، وفقاً لقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٨، والذي يقضي في فقرته المرقمة ١٥ بتخصيص مقعد للمندائيين في محافظة ميسان، إلا أن البرلمان، حسب ما أوضح غازي لعبي، لم يصدر عنه أي رد رسمي حتى هذه اللحظة .

وعبر ستار جبار حلو عن قلقه من الإهمال الموجه إلى الصائبة خلال مقابلة معه ، إذ قال : «إذا كانت الحكومة العراقية لا تعير انتباهاً إلى مطالبنا، وهي تعرف أن من تبقى منا لا يتجاوز آلافاً عدداً، فكيف إذا سمعت أن من تبقى أقل من ذلك» .

واضطر عدد من مرشحي المندائيين في البصرة سابقاً إلى الانضمام لقوائم حزبية تعود إلى تيارات سياسية مختلفة، لكن جهود هؤلاء المرشحين باءت بالفشل، نظراً للسلوك التصويتي للناخبين الذين يصوتون على أساس إثني أو طائفي أو حزبي. ومن الصعب تخيل تصويتهم لمرشح مندائي، فضلاً عن ضعف الوزن الديموغرافي للمندائيين، مقارنة بوزن الناخبين الآخرين، وهو ما لا يرجح كفهم في أي منافسة انتخابية، حتى لو صوّت جميع المندائيين في البصرة لصالح مرشح مندائي في إحدى الكتل السياسية ذات النفوذ في المحافظة .

أضاف رئيس الطائفة المندائية في محافظة ميسان نظام كريدي سبياً آخر إلى أهمية البصرة الراهنة بالنسبة إلى المندائيين، يتمثل بواقع استقطابها أعداداً متزايدة من المهاجرين المندائيين من محافظات أخرى مثل ميسان. ويبدو أن هجرة المندائيين من ميسان خلال السنوات الأخيرة اتخذت مسارين : الأول ، داخلياً باتجاه إربيل عاصمة إقليم كردستان العراق، والثاني إلى خارج العراق .

وهناك أرقام أكثر دقة لمن يوجد من المندائيين في كردستان. وبحسب ممثل المندائيين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية خالد رومي، فإن عدد المندائيين في محافظة إربيل يبلغ ٤٠٠ مندائي، في حين يتراوح العدد بين ٣٥ و ٤٠ مندائياً في السليمانية، و٤ أشخاص في محافظة دهوك. ومثل هذه الأرقام المتواضعة، تبين حجم الخوف الذي يهيمن على نقاشات المندائيين من

تركت هجرة الأقلية المندائية أثرها الأكبر على الوزن الديموغرافي لهذه الأقلية الدينية الألفتية ، التي غادر ٩٠ في المئة من أفرادها إلى خارج العراق بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٩، حسب تقدير رئيس الطائفة المندائية في العراق والعالم ستار جبار حلو .

ويشعر المندائيون بإهمال كبير من لدن الحكومة العراقية، بل ومن المجتمع الدولي، إذ أن «الأمم المتحدة والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي نادراً ما تبدي اهتماماً بمستقبل الأقلية المندائية، في حين تركّز بشكل غير عادل على التحذيات التي تواجه المسيحيين والإيزيديين»، على حدّ تعبير مديرة أوقاف المندائيين في جمهورية العراق نادية فاضل مغامس .

وفي هذا السياق، يهيمن على المندائيين زعر من فكرة إعلان إحصائيات دقيقة عن عدد من تبقى من أفراد الأقلية داخل العراق بسبب عدم رغبة رئاسة الطائفة في بثّ الرعب من فكرة انقراض الأقلية، فضلاً عن سبب آخر أكثر أهمية على ما يبدو ، يتمثل بالخوف من التهميش السياسي، إذ عادة ما يرتبط سياق المطالب السياسية بالوزن الديموغرافي للأقلية المعنية .

وعلى حدّ ما ذكره رئيس الطائفة المندائية في البصرة مازن نايف ، فإن العدد الأكبر من المندائيين في العراق يتركز اليوم في محافظة البصرة ، وحتى في محافظة ميسان شرق البلاد على الحدود مع إيران، والتي كانت معقلاً تاريخياً للأقلية المندائية عبر العصور، تراجعت أعداد المندائيين فيها على نحو لافت. أما في العاصمة بغداد فتراجعت أعداد المندائيين فيها منذ الغزو الأميركي خلال عام ٢٠٠٣، رغم أن ثلثي عدد المندائيين تركّز فيها منذ ستينات القرن الماضي.

وبناء على واقع التمرکز الديموغرافي للمندائيين في البصرة، رأى رئيس مجلس شؤون الصائبة المندائيين في البصرة غازي لعبي أن المطالبة بمقعد في مجلس المحافظة المذكورة باتت ضرورة راهنة تتلاءم مع هذه المتغيرات ، وقد بدأ المندائيون خطوة جادة قبل عامين من خلال حث مجلس محافظة البصرة على إرسال كتاب رسمي موجه إلى البرلمان

العراق في تقرير افاق الاقتصاد العالمي ٢٠١٩ .. الاقتصاد ضحية السياسة

ا. م. د. حسين أحمد السرحان



٢٠٢٠ سيكون مدفوعا بزيادة انتاج النفط .

وبهذا الصدد نود القول ان هذا النمو في الناتج لن

ينعكس ايجابيا على الاقتصاد العراقي، بل هو زيادة في الإيرادات النفطية اذا ما استمرت الاسعار على حالها او ارتفعت، وتبقى هذه النسب هي توقعات تفترض زيادة الانتاج وارتفاع الاسعار واستمرار الوضع في المنطقة على حاله .

حاليا تتوافر الحكومة العراقية على خطط استراتيجية مهمة وعملية قابلة للتطبيق على الصعيد الاقتصادي اذا ما توافرت ارادة سياسية وتوافق سياسي برلماني - حكومي، ومنها رؤية العراق ٢٠٣٠ وخطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢، واستراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤-٢٠٣٠، واستراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٨-٢٠٢٢. وهذه الخطط تم اعدادها بخبرات عراقية ودولية وبأهداف محلية .

لكن تبقى هذه الخطط والاهداف الاقتصادية ضحية انعدام التوافق السياسي على بناء الدولة، وبناء هذا التوافق هو مسؤولية الحكومة ومجلس النواب، ففي كلاهما تتشارك «الاحزاب السياسية» في ادارة السلطات. وبالرغم من ذلك، نجد ان الحكومة صاحبة الصلاحيات الاكبر في صنع وتنفيذ السياسات العامة تتخلى عن تلك الخطط ولا تعتمد عليها في برنامجها الحكومي الا بجزء يسير جدا تربطه بالتزامات ثانوية للوزارات القطاعية المعنية بالسياسة الاقتصادية، وهذه الالتزامات بعيدة عن اي رؤية استراتيجية لاصلاح الاقتصاد والتصدي للتحديات الكبيرة من قبيل معدلات الفقر والبطالة، وسيطرة الإيرادات النفطية .. الخ .

* مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

وانخفاض اسعار النفط المصدر الاساس لإيرادات الموازنة الاتحادية .

ابرز ما ذكره التقرير عن الاقتصاد العراقي في اطار التفصيل الذي ورد حول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا هو :

• ان الانتكاسات المتكررة ومخاطر تأخير الاصلاح لازالت موجودة بسبب المخاوف من عدم قدرة تغطية الموازنة المالية الاتحادية لاجراءات الاصلاح، وانعدام وجود توافق سياسي يستهدف بناء الدولة ومؤسساتها وتبني رؤية اقتصادية هادفة .

أ- ارتبطت المخاطر السياسية الكبيرة بتوليد حالة من عدم اليقين وتقليل ثقة المستثمرين، وبضعف مناخ الأعمال في العراق .

ب- وبخصوص إعادة الإعمار في العراق، يرى التقرير انها تمضي قدما بوتيرة معتدلة، ولكن لايزال التأكد من تحقيق فوائدها في عام ٢٠٢٠ غير مؤكد .

ت- التصعيد الاضافي للتوتر بين ايران والولايات المتحدة سيشكل خطرا على اقتصاديات المنطقة ومنها العراق .

ث- من جانب آخر، فان ارتفاع الإنفاق على البنية التحتية في البلدان المتضررة من النزاع (على سبيل المثال، العراق) قد يقود الى توليد آثار جانبية إيجابية على الاقتصاديات المجاورة، ويتضمن هذا الإنفاق على ما يطلق عليه البنك الدولي بـ(البنية التحتية المرنة soft infrastructure) مثل خدمات الإنترنت ذات النطاق الواسع والهاتف المحمول، والتي قد تسرع من الوصول الى الخدمة والتسليم في مجالات مثل التعليم والصحة، والخدمات المالية .

ج- يتوقع البنك الدولي ان يحقق العراق نمو في الناتج المحلي الاجمالي وفقا لأسعار السوق (٢,٨٪) عام ٢٠١٩، و (٨,١٪) عام ٢٠٢٠، و (٣,٢٪) عام ٢٠٢١.

ح- الانتعاش الذي سيحصل عام

من ضمن العشرات من التقارير المتنوعة التخصص التي ينشرها البنك الدولي سنويا هو تقرير افاق الاقتصاد العالمي والذي يتناول القضايا الاقتصادية للبلدان حول العالم وفق تقسيم العالم الى مناطق عدة وهو تقسيم معتمد في اطار المؤسسات والمنظمات الدولية العالمية، صدر في حزيران الماضي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١٩ بعنوان «توترات متصاعدة، استثمار مكبوح». وعادة ما يركز هذا النوع من التقارير على تناول الاثار السياسية على السياسات والمؤشرات الاقتصادية للبلدان التي تشهد عدم استقرار سياسي، واكثر المناطق التي تعاني من اشتداد التوترات السياسية هي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وبلدنا العراق في طليعة الدول التي تعاني من انعدام - أو لنقل هشاشة - الاستقرار السياسي، او بعبارة اخرى يعاني من تصعيد وتوتر سياسي وامني - كما عبر عنها التقرير - الامر الذي ينعكس على كافة مجالات الحياة ويجعلها ضحية للوضع السياسي ومنها الاقتصاد .

من متابعة ما ذكره التقرير عن الاقتصاد العراقي، نجد ان التقرير تعامل وناقش الاقتصاد العراقي كأقتصاد على الهامش في المنطقة، والعبارات التي ذكرها التقرير توحى للمتابع ان السياسات الاقتصادية في العراق روتينية وتكاد تكون ثابتة، وبعيدة عن ان تجسد لرؤية اقتصادية طموحة تعالج بحزم وشجاعة معدلات الفقر والبطالة والتدني الكبير مشاركة القطاعات المختلفة - غير القطاع النفطي - في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي في الدخل القومي، هذا لا يعني ان المنجز منعدم، بل تمكنت الحكومة السابقة والمؤسسات المعنية بالجانب الاقتصادي بنجاح وبمساعدة دولية من تجاوز ازمة خطيرة جدا تمثلت بارتفاع النفقات الدفاعية بسبب الحرب ضد داعش الارهابي،

هذا المطر من ذاك الغيم

كفاح محمود كريم



يعتقد الكثير من شبيبة هذا اليوم خاصة أولئك الذين أدركوا إسقاط الولايات المتحدة لنظام صدام وحزبه، بأن ما يحصل في البلاد وخاصة ظهور الطائفية المذهبية والتفرقة الدينية أو الإقصاء العرقي والقومي بهذا الشكل المفرط، هو وليد هذه المرحلة أي مرحلة ما بعد تولي معارضي نظام البعث دفعة الحكم، وخاصة الأحزاب الدينية أو المذهبية، التي عاشت وترعرعت في ظل أو أكناف مجموعة من المدارس والمعتقدات السياسية

ومنهاجها المعروفة، ابتداءً من مدرسة الزعيم ومقاومته الشعبية مروراً بمدرسة البعث وحرسه وجيشه القومي والشعبي، وانتهاءً بما أنتجته تلك المدارس من تجارب يتم استنساخها اليوم، والإبداع في تطوير أساليبها بمختلف مناهج تلك المدارس وممارسات أنظمتها السياسية والقومية والشمولية، تلك المدارس التي درست مفاهيم السلطة الفردية والحزب الواحد وطرق هيمنته واندساسه في كل مفاصل الدولة وزراعة العيون والأذان في كل دائرة ومدرسة ووحدة عسكرية على طريق جمهورية جورج أورويل في روايته (١٩٨٤) حتى غدت الدولة برمتها عبارة عن منظومة كاميرات للمراقبة والتصنت.

هذه المدارس والغيوم السود التي سادت سماوات العراق وأراضيه بعد تأسيس مملكته بسنوات كرس ثقافة اقصائية وازدراكية مورست من قبل معظم النظم السياسية العراقية ضد مكونات دينية ومذهبية وعرقية وبأشكال مختلفة ووسائل متعددة، باستثناء فترة قصيرة جداً من الحكم الملكي، وتحديدًا في السنوات الأولى لتأسيس المملكة العراقية، وإلى حد ما مدة أقصر من حكم الزعيم عبد الكريم قاسم، وما عداها ومنذ انقلب البعثيون وحلفاؤهم على نظام الزعيم قاسم، حكم البعثيون البلاد منذ شباط ١٩٦٣ وحتى إسقاطه في نيسان ٢٠٠٣ مع وجود فترة قلق بين ١٩٦٣ و ١٩٦٨ التي انقلب فيها العوالم على الحرس القومي، لكنهم لم يختلفوا في نهجهم السياسي عن سابقيهم إلا بالعناوين والأسماء.

لقد مورست ضد المكونات (الأصغر) سواء أكانت قومية أم دينية أم مذهبية كل أنواع الإقصاء باستخدام وسائل دعائية اجتماعية، تزدري تلك المكونات بفيض من النكات والطرائف التي تظهرها بشكل ساخر أو متقص، وتشكك في أهليتها، بل وتهينها في نهجها الديني أو انتمائها العرقي، وتذكر جميعاً طوفانات والفكاهات والقصص أو الطرائف المفتركة التي كانت أجهزة المخابرات وبعض المؤسسات تقوم بنسجها وإشاعتها للتداول بين الأهالي، وليس ببعيد عن الذاكرة تلك التي كانت تستهدف جنوباً (الشرك والمعدان) وازدراهم وإظهارهم بأنهم أناس بدائيون وأجلاف، وشمالاً الكورد والتركمان، الذين ينتقصون من آدميتهم ومواطنتهم بأهماط من القصص والنكات المفتركة التي تظهر إنهم أغبياء وحمقى، وكذا الحال غرباً مع (الديم والمصالوة) كما كانوا يقولونها، وإظهارهم بالبخل والحماقة والتخلف!

في حيلة سنوات طويلة من ممارسة هذا الكم الهائل من ثقافة الانتقاص والاستهزاء، تكلست أهماط من الكراهية والازدراء بين المكونات، التي تعرضت جميعها إلى هذا النمط من التسقيط والاستصغار، سواء بين الكورد والعرب، أو بين السنة والشيعية، وبقية المكونات، ناهيك عن عقدة ابن المدينة من القروي أو (الجرباوي أو الكوندي بالكوردية) واعتباره دوماً منتقص المدنية ومحط السخرية، مما أنتج مع وجود بيئة صالحة لتفعيل هذه الأحاسيس المكتظة بالكراهية، ما نشهده اليوم من طائفية وعنصرية مذهبية وقومية وحتى مناطيقية، وصلت إلى حد الإقصاء والتذابح والتكفير، بل وشن حرب مقدسة فيما بينها لأنفه الأسباب، وما يجري اليوم من عمليات تطهير مذهبي وعرقي في المناطق المختلطة عمل على إحداث تمزيق شديد في البنية المجتمعية للسكان، وهذا ما نشهده اليوم في نينوى والأنبار وصلاح الدين وأطراف بغداد وشمال الحلة وكركوك وديالى، مما يندّر بخطر داهم يضعنا جميعاً أمام مسؤولية تاريخية ووطنية إزاء حرب ستحرق الأخضر والبأس، ولن تكون نتائجها أفضل من تلك النتائج التي وصل إليها البعثيون وغيرهم في تحويل العراق إلى حفنة تراب، وضياح فرص ذهبية لتقدمه وتطوره ووجوده.

وصدق من قال هذا المطر من ذاك الغيم!

{رواية ١٩٨٤ التي كتبها الروائي البريطاني جورج أورويل George Orwell في سنة ١٩٤٩ م.

حرية التعبير عن الرأي

علي قاسم

تعد حرية التعبير عن الرأي أحد أهم الحقوق الانسانية التي تكفلها الدساتير، في الدول الديمقراطية وحتى في الدول غير الديمقراطية، وتؤكد على احترام هذا الحق وعدم المساس به، ومصادرتة أو التضييق عليه، ومن يعمل خلاف ذلك فإنه يؤسس الى الاستبداد والدكتاتورية، وبفس الوقت لا يجب لأحد أن يتعسف في استخدامه، كأن يتناول أو يسب أو يسقط ويحقرا الآخرين بحجة ممارسة حقه في حرية التعبير.

أقر الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ان حرية التعبير ليست هامة فقط باعتبارها حقاً قائماً بذاته وأنها لأنها ضرورية إذا ما أريد تحقيق حقوق الانسان الأخرى، فعلى المستوى الفردي تعد أمراً رئيسياً لتنمية وكرامة وحياة كل شخص، من خلال تبادل المعلومات والأفكار بحرية مع الآخرين مما يجعلهم يشعرون بالأمان أكثر وتحترمهم الدول لأنهم قادرين على التعبير بما يدور في أفكارهم، أما بالنسبة للدول، فعلى المستوى الوطني فحرية التعبير ضرورية للحكم الرشيد وللتقدم الاقتصادي والاجتماعي، كذلك تساهم حرية التعبير وحرية المعلومات في تحسين جودة الحكومة بسبل شتى، حيث تضمن مهمة ادارة الدولة في ظل الديمقراطية الى الاشخاص الأكثر كفاءة ونزاهة، كما تضمن ان يتم النظر بدقة في اي سياسات او تشريعات من خلال النقاشات حول القضايا المطروحة على الحكومة (الأفكار التي تدور في الشارع).

ينتمي الحق في حرية التعبير الى كل شخص ولا يسمح بأي شكل من اشكال التمييز، ويشمل الحق في التعبير الحق في نشر المعلومات وحق الحصول عليها، وهو غير مقيد بالحدود الدولية، ويشمل الحق في التعبير استخدام اي من وسائل الاعلام سواء أكانت حديثة او تقليدية، وعلى الدول ازالة اي معوقات تحول دون حرية التعبير ومنع احتكار وسائل الاعلام من قبل الدولة او اي شركات خاصة.

أن حرية التعبير ليست مطلقة ويمكن تقييدها عندما تتعارض مع الحقوق العامة، فالقانون الدولي يعلن أن حرية التعبير هي القاعدة وأن القيود هي الاستثناء وأنه مسموح بها فقط من أجل حماية حقوق او سمعة الآخرين، الامن الوطني، النظام العام، الاداب العامة، الصحة العامة

من الواضح ان عدد من الانتهاكات التي تواجه عدد من نشطاء حقوق الانسان، الصحافة، المدونين، والنشطاء السياسيين لها علاقة وثيقة بالحق في التعبير. كما وأن لحرية التعبير عن الرأي دور هام لعمل المنظمات غير الحكومية التي لها دور مفصلي في حماية حقوق الانسان وصيانة الديمقراطية وحكم القانون، ان عدم تمكين الصحافة من ممارسة الحق في تبني الآراء، والتناحر حولها وممارسة حرية التعبير، بعيدا عن خطر التقييد المخالف للقانون الدولي، سوف يمنع المنظمات والصحافة من القيام بعملها بشكل فاعل مما يشكل عائقاً امام تقدم المجتمع.

وفي سياق منظومة الحرية، تأتي حرية التعبير التي تمنح الانسان قدرة على التعبير عن آرائه من دون تدخل او تأثير خارجي، فله ان يقول ما يراه ضرورياً ومناسباً بحرية تامة، بشرط الانضباط بقواعد وقيم المجتمع، فحريته تنتهي عند مساحات الآخرين، فحرية التعبير لا تعني ان الانسان حر في مطلق ما يود التعبير عنه، وأنها هو حر بشرط ان لا يكون في تعبيره مساس بحرية الآخرين وكرامتهم ومعتقداتهم، اذ ان حرية التعبير لا تعني لاجل احد قول ما ينقص من كرامة الآخرين وحقوقهم، وعليه فأن الحرية ليست فوضى، وأنها هي امتلاك الارادة في ممارسات تحتكم الى ما يحتكم اليه المجتمع من منظومة قيم وقواعد، على العكس من الفوضى التي تعني ايضاً امتلاك الارادة في ممارسة لا تحتكم الى ما يحتكم اليه المجتمع من منظومة قيم وقواعد.

ومن محددات منظومة القيم والقواعد الاخلاق والدين والقانون، فالاخلاق تمثل منظومة انسانية عامة، والدين يمثل المنظومات الانسانية الخاصة المفتوحة على قيم الحضارة الانسانية العامة، والقانون يمثل الصياغات الراسمة لمسارات حياة الجماعات الانسانية، الملزمة لما يحق الصالح العام، وان اختلفت تفاصيلها عند كل جماعة انسانية الا انها في صورتها المجملية انسانية عامة، فحرية التعبير حق اساسي لكل انسان ليس لايافها او الحد من التجاوزات، ولكن لجعل ممارساتها منضبطة بقواعد المجتمع ومحتكمة الى عقلانيته التي تعني النظر الى الامور بموضوعية وانصاف، اي اعطاء كل ذي حق حقه، ومطالبة كل من ترتب عليه واجب بادائه، من أجل كل هذه الاسباب اعترف المجتمع الدولي بحرية التعبير وحرية المعلومات كأحد اهم حقوق الإنسان.

وضع المرأة والطفولة في مناطق النزاعات المسلحة

د.عبد الواحد مشعل



٢ - ينبغي إنشاء هذه المستشفيات على ضفاف الأنهار، وأن تحتل مساحات خضراء كبيرة .

٣ - يجب عدم الاستهانة بالجانب النفسي لان نصف أو أكثر من أسباب الأمراض العضوية من جانب نفسي .

٤ - ينبغي على كل فرد في المجتمع العراقي أن يعتبر نفسه بحاجة الى رعاية نفسية ، وهو أمر طبيعي بعدما مر المجتمع بسلسلة من الحروب والأزمات امتدت لفترة طويلة اثرت فينا بدرجة او اخرى .

٥ - القيام بحملة إعلامية واسعة عن طريق الإعلام الجديد بوسائله التي هي اصبحت متاحة للجميع مثل الفيسبوك ومواقع الانترنت وموقع اليوتيوب وتويتر والقنوات الفضائية وغيرها تبين للناس أن الحاجة الى الرعاية النفسية مطلب أساسي مثله مثل إجراء الفحوصات الطبية التي يقوم بها الأفراد بشكل دوري أو في فترات مختلفة، وتبصير أبناء المجتمع الى أن مراجعة الطبيب النفسي ليس عيباً وليس امراً غير مألوف، والعمل بجِد باستبدال العادات الاجتماعية التي تنظر الى الصحة النفسية بمنظار سلبي الى ثقافة جديدة وعادات اجتماعية ترى انه من اكتمال الشخصية وصحتها أن تأخذ مجالا في مراجعة العيادات النفسية بدلا من الذهاب الى الطب الشعبي والأفراد الذين يمارسون السحر أو استخدام الأساليب الشعبية في العلاج .

٦ - ينبغي إعطاء المناطق التي تعرضت للإرهاب والعمليات العسكرية اهتماما كبيرا من اجل تأهيل الإنسان فيها .

٧ - ينبغي وضع آليات حديثة لمعالجة أو تخفيف الضرر أو الضغوط للأفراد الذين يتعرضون الى مواقف حزنة .

به ومعالجة مشكلاته المختلفة، فكلما استطعت أن تأهل إنسانا تمكنت من تجاوز الآثار التي تتركها الأزمات والحروب على المجتمع .

إن العمل على بناء المجتمع ليس بالأمر الهين ولكنه أيضا ليس بالأمر الصعب إذا توفرت النية الصادقة والإرادة الصلبة ونظمت الحياة على وفق قوانين تعمل السلطة التنفيذية على تنفيذها بموضوعية، إلا أن حالة التلكؤ والضعف في هذا الميدان لا تزال تلقي بظلالها على الواقع، وبسبب هذه المعضلة بقي ولا يزال كثير من أبناء مجتمعنا يعانون الكثير من الامراض النفسية وربما ستتعاظم هذه المشكلات الى فترات قادمة ، إلا إذا توفرت القناعة لدى صناع القرار بتأهيل الإنسان بصفته اداة التنمية والتغير .

إن الانتباه الى الجانب النفسي بات امرا ملحا في المرحلة الحالية ، بصفته متغيرا من المتغيرات المؤثرة في الأمراض النفسية المختلفة ، كما أن اغلب الناس اليوم يعانون من ضغوطات نفسية نتيجة لظروف اقتصادية وأوضاع اجتماعية صعبة ومعقدة ، فضلا عما يعانيه الأفراد من توترات يومية ، فالصحة النفسية من العوامل الأساسية التي تجعل الفرد أكثر استقرارا واعتدالا وتفاعلا مع الغير، فلا تزال العادات الاجتماعية تحول بين ما يشعر به الأفراد من اضطرابات نفسية وعدم إقصاحهم عنها خوفا من نعتهم بالجنون وغيرها، فلا تزال ثقافتنا في هذا الجانب قاصرة على الرغم من أن الأغلبية من الناس يعانون من هذا الجانب بشكل أو بآخر، وعليه لابد من تقديم بعض المقترحات لتطوير الرعاية النفسية في مناطق العراق المختلفة، فهذه الظاهرة أخذت تزداد انتشارا يوما بعد آخر، مسببة قلقا متزايدا لدى الأهالي وبعض الأوساط الطبية والاجتماعية .

مقترحات

١ - ينبغي إعطاء الصحة النفسية اهتماما متزايدا في المرحلة الحالية ، وآلية ذلك إنشاء مستشفيات للصحة النفسية في كل محافظات العراق مجهزة بأحدث الأجهزة والمختصين في الطب النفسي والتخصصات كعلم الاجتماع وعلم النفس والانثروبولوجيا النفسية والخدمة الاجتماعية .

في زيارات ميدانية سواء عن طريق الصدفة أو لزيارة مريض أو مراجعة مستشفى ما ، تجد أمامك حالات محزنة ، ولاسيما أولئك الذين يعيشون اضطرابات نفسية وأزمات اجتماعية ، وقد استوقفني مشهد عندما رأيت امرأة وأطفالها جالسون على الأرض في إحدى المستشفيات ، ويظهر عليهم الكثير من التعب والاضطراب وعند الاقتراب منهم عرفت أنهم يعانون من آثار النزاعات المسلحة في مناطقهم وقد استوقفني حديث بعض الأفراد الذين باتوا يتكلمون عن حالات أخرى ماثلة، وهنا لابد من الخوض في موضوع يحتاج الى دراسة وبحث عن هذه الحالات التي أخذت تنتشر في العراق خلال السنوات الأخيرة والى أين وصل الحال بهؤلاء الذين يحتاجون الى رعاية نفسية واجتماعية مكثفة للتخفيف من الآثار النفسية التي وقعت عليهم جراء النزاعات العسكرية وما احدث الإرهاب والعنف في نفوس الأطفال والنساء من آثار لا تزال تتراكم ، إن أكثر الأفراد الذين يكونون عرضة لمثل هذه الاضطرابات هم الأطفال والنساء ، لان هذه الفئات لا تتحمل المشاهد المفزعة التي تحصل أمامهم أو من حولهم .

لقد أولت العلوم الاجتماعية وفي مقدمتها علم النفس والانثروبولوجيا وعلم الاجتماع اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة بقضايا الإنسان في المناطق التي تشهد توترات وحروب أهلية ونزاعات مسلحة سواء لإبعاد أيولوجية أو تحريكها عوامل اقتصادية أو سياسية ، وبعد العراق من بين البلدان التي شهدت نزاعات مسلحة وظروفا صعبة ولاسيما بعد سنة ٢٠٠٣ وما شهدته الساحة العراقية من صراع سياسي وأيدولوجي، ولعل المرحلة التي اجتاحت فيها عصابات داعش المحافظات الغربية تمثل نقطة جوهريّة في زيادة معاناة الإنسان وخصوصا المرأة والطفولة، نتيجة ما شهدت تلك المناطق من دمار هائل للبني التحتية والمرافق العامة ، ولعل اخطر تلك النتائج هو ما تعرض له الإنسان من تحديات نفسية واجتماعية واقتصادية ألقت بثقلها على هذا الإنسان، ولاسيما الحلقات الضعيفة في المجتمع التي أولها المرأة والطفولة وكبار السن .

يبقى الإنسان الرأسمال الأهم في إي إصلاح وتنمية ، لذا ينبغي الاهتمام

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
of Human Rights Organization



No. 81 Sep. 2019

العدد الواحد والثمانون - أيلول ٢٠١٩

وصية زعيم لبناني فاسد على فراش الموت لأبنه ..

د. إسماعيل رسول

ابني الحبيب ..

هذا انا اليوم على فراش الموت ، وقد افارق الحياة خلال أشهر أو أيام وربما ساعات ، إلا ان بالي مشغول بمستقبلك ومستقبل العائلة من بعدي ...

خلال أيام معدودة ، سأترك لك العشرات بل المئات من العقارات والسيارات والاملاك واموال تقدر بمئات ملايين الدولارات في الداخل والخارج ...

فأنا امضيت أكثر من ٢٥ عاما في السلطة أعمل ليلا ونهارا في نهب وسرقة اموال خزينة الدولة ودفعي الضرائب من اللبنانيين ، ولا اخاف عليك من خسارة هذه الثروة ، فأنت وأخوتك خريجي احدى مدارس وجامعات العالم ، وتتمتعون من العلم والخبرة الكافية للمحافظة عليها وإدارة شركات واموال العائلة ...

ألا انني تركت لك يا بني شي اكبر واعظم من الشركات والاموال والعقارات ، وانني نادى اني لم يتسن لي الوقت الكافي لأعلمك كيفية إدارته والحفاظ عليهم .. ولم يتسن لي ان أعلمك فنون وأصول النهب ، ولكن خذها يا بني مع الأيام القادمة...

لقد تركت لك يا بني حزب سياسي كبير في وطن الفساد ، ومعه أكثر من ٢٠٠ ألف رأس غنم سيقونك في السلطة عند كل مناسبة انتخابية وحزبية ، ومستعدون للإنتحار واشعال البلد من أجل اصبع إجرى الصغير ، فواجبك يا بني الحفاظ على هذه الأغنام ..

تذكر يا بني ..

العدو الحقيقي ليس الخصم السياسي الذي تراه يهاجمنا ونهاجمه في وسائل الاعلام والمنابر ، فذاك الخصم هو حليفنا الأول ولدينا معه عشرات من المصالح الاقتصادية المتقاسمة والمشاركة الناجمة عن الفساد في هذه الدولة ..

تذكر يا بني ان كافة الأزمات السياسية ليست سوى مسرحيات مُتفقٌ عليها مع خصمنا السياسي للحفاظ على اغنامنا واغنامهم ، وأخفاء فسادنا وفسادهم في هذه الدولة ..

يا بني لا تترك اي مناسبة وطنية ، محلية ، قومية ، عالمية او دينية بدون ان تبرز عضلاتك السياسية في وسائل الاعلام عبر تجيش الأغنام ، وأن اضطرت اطلق بعض الشعارات الطائفية التقليدية ..

واطلق مع الشعارات الطائفية بعض الشعارات التي تدعو الى اصلاح ومكافحة الفساد ، ولكن إياك تنفيذها ، فنحن بحاجة للشعارات الرنانة للحفاظ على النظام الحالي ، والفساد لمصالحنا الشخصية ، والمشاكل الحياتية كأزمات الكهرباء والمياه والنفايات وحقوق المرأة لإلهاء الناس عن المشاكل الاساسية المنبثقة عنها ..

العدو الحقيقي يا بني هم هؤلاء الذين يريدون اصلاح ومكافحة الفساد في هذا الوطن ، وعليك التصدي لهم بشتى الوسائل ..

ارسل الزعران من خرافنا لتهديدهم والإعتداء عليهم جسديا ، خونهم في الوسائل الاعلامية التي تركتها لك من التلفزيون والراديو وصفحاتنا على مواقع التواصل الاجتماعي عبر نشر تقارير كاذبة عن عمالتهم لمخابرات خارجية لا تنوي إلا الشر في لبنان ، لفق لهم التهم امام المحاكم الوطنية التي تتمتع بنفوذ واسع فيها ..

احذر من ان تندم في يوم لا ينفع فيه الندم ، وتستفيق فيه الغنم في لبنان على حقوقها ومسلات الفساد التي نخرجها ، وقمسك بالنظام الطائفي فهو سلاحك الاخير الاوحد الناجح والاخير ...

أسلمك امانة واوصيك ان تسلمها لأبنائك واحفادك ...

عشت وعاشت العائلة مع المذهب والذهب والدولار .